

الجلسة السابعة والسبعون بعد المائة

● التاريخ : الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1421 (2000/08/01)

● الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.

● التوقيت : 3 ساعات و15 دقيقة ابتداء من الساعة السادسة و5 دقائق مساء

● جدول الأعمال : دراسة مشروع المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.



السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين:

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لدراسة مشروع قانون رقم 00 - 37 يقتضي بالصادقة على مخطط التنمية الاقتصادية والاقتصادية.

الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم ملخص عن أعمال اللجنة، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم الطور مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتقدم الي المجلس الموقر بتقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع قانون رقم 00 - 37 يقضي بالصادقة على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 - 2004 الذي وافق عليه مجلس النواب في 12 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 15 يوليوز 2000.

في البداية أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من السيد عبد الحميد عواد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط، الذي قدم عرضا

مفصلا حول الخطوط العريضة لمشروع المخطط، والسيد فتح الله وعلو وزير الاقتصاد والمالية الذي ركز على وسائل تمويله، وإلى السيد رئيس اللجنة والسادة أعضاء مكتبها والسادة المستشارين المساهمين في أشغالها.

لقد تمكنت اللجنة من الإطلاع على تفاصيل الأهداف والغايات ووسائل العمل ومناهج التحليل المعتمدة لبلورة المشاريع، وذلك انطلاقا من التصريح الحكومي ومن الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول، والتي حددت معالم لتسطير طريق السير وسط الإكراهات الذاتية والموضوعية التي يتعذر تجاوزها بتحليل مبسطة وغير مؤطرة بالمعطيات الدقيقة.

إن تحديد ورسم علاقات فعالة بين الأهداف والوسائل والاختيارات المبدئية واستقامة سير مخطط التنمية الاقتصادية والاقتصادية والبشرية ليتطلب عمليات تطوير مستمرة بالإمكانات والموارد بوثيرة متسارعة ومفتوحة على التغيير والاستبدال النوعي في جدل مفتوح بين الهدف والوسيلة والإكراه.

إن أنوات التحليل التي اعتمدها السيد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

أخذت خطأ انتقاديا في عملها تفادي الإنغلاق على الحصيلة لتقنية للمعطيات مهما تكن نسبة دقتها وعدم الإستسلام لنتائجها عن طريق تفعيل الوسائل الأخرى للتنمية وتكريس الاختيارات المبدئية وفتح المجال أمام التواصل بين الأهداف الأنية والمتوسطة والبعيدة المدى.

إن من الصعب تقنين مفهوم المخطط انطلاقا من اصطلاحات أو تعاريف أكاديمية أو الإستفادة مباشرة من مقاربات مبسطة بين المخطط الحالي التاسع والمخططات السابقة. وأكتفي هنا ببسط الخطوط العريضة للمخطط إنطلاقا من خطاب السيد الوزير الأول أمام مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 18 يوليوز 2000، ومن المذكرة التقديمية للسيد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

إن مخطط مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتكون من مادة فريدة تنص على المصادقة على المخطط كما هو محدد في الوثيقة

دون إعطاء أولوية للعالم القروي بالزيادة في حجم التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية وتشجيع الاستثمارات الخاصة باتخاذ كل الإجراءات الضرورية بتوفير مناخ ملائم لخلق الثروات وحسن توزيعها.

إن مشروع المخطط اعتمد سياسة مندمجة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلاد تركز أساسا على ستة محاور يمكن إيجازها في ما يلي:

I - تحسين الإطار المؤسسي لحسن التدبير الملائم للتنمية، وذلك بـ :

1 - تحديث الإدارة، حيث تضمن مشروع المخطط عددا من البرامج ذات الأولوية في المجال الإداري.

2 - تدعيم نولة الحق والقانون وإصلاح العدل وذلك عن طريق متابعة الإصلاح وتخليق النظام القضائي في إطار احترام مقومات البلاد وقيمها الإسلامية ودعم حقوق الإنسان على مستوى التشريعات القانونية.

3 - إصلاح المؤسسات العمومية والرفع من أدائها خدمة للأهداف التنموية.

4 - تعميق اللامركزية وعدم التمرکز، وذلك مراعاة لور الجماعة المحلية كمحرك أساسي للتنمية المحلية والجهوية، إذ سيتم مراجعة ميثاق النظام الجماعي بهدف توسيع وتسهيل ممارسة الاختصاصات المخولة للجماعات المحلية والتخفيف من الوصاية عليها.

II - تثمين الموارد البشرية وإصلاح نظام التعليم والتكوين، وقد سعى المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تم استنباط مضامينها من محتوى الميثاق الوطني الذي أعدته اللجنة الوطنية الخاصة للتربية والتكوين.

III - التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية، ويكتسي هذا المحور أولوية أساسية لما له من صلة بالإعداد المتوازن للتراب الوطني والتلاحم الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية.

IV - تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بسن سياسة هادفة تتوخى محاربة البطالة والفقر والفوارق الاقتصادية والأمية والتهميش عن

المضافة إلى أصل هذه المادة، والتي تتضمن مقتضيات صيغت في فصلين، يؤكد الأول منهما على نفس مبدأ المصادقة بعبارة "يوافق" الواردة في المادة الفريدة، وقد أدخل عليه تعديل من طرف مجلس النواب لتحديد عناصر الوثيقة المشار إليها في المادة الفريدة وهي الجزء الأول التوجهات والآفاق الإجمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الثاني ويتضمن الباب الأول : تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الباب الثاني : القطاعات المنتجة، الباب الثالث : التنمية التحتية الاقتصادية، الباب الرابع : الإدارة العامة.

إضافة إلى وثيقة مصاحبة حول التنمية الجهوية وبرامج الجماعات المحلية لم ترد ضمن التعديل الذي صادق عليه مجلس النواب. هذا ويلزم الفصل الثاني السلطة الحكومية المكلفة بالتخطيط بوضع تقرير حول تنفيذ المخطط يبين النتائج المنجزة والبرامج والتدابير المقررة لأجل تحقيق الأهداف المسطرة، وفي ذلك تثبيت لمبدء المراقبة والتتبع كأداة قانونية مواكبة لعمل المخطط.

لقد أوضح السيد الوزير الأول في مستهل العرض الذي قدم به مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 أمام مجلس المستشارين أن المشروع يجسد بشكل واضح مضمون التصريح الحكومي، وذلك في شكل أهداف وسياسات وبرامج وهو إضافة إلى ذلك أداة لتوضيح الرؤية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاقتصاديين وإبراز دورهم في مجال الإصلاح الذي تعرفه البلاد.

إن مشروع المخطط جاء ليبلور التوجيهات السامية الواردة في الرسالة الملكية، بحيث تمت صياغة المخطط في إطار رؤية استراتيجية شاملة ومندمجة ترمي على الخصوص إلى رفع مستوى مؤشرات التنمية وتحقيق توزيع مجالي أفضل للنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن مشروع المخطط يسعى إلى الاستجابة لحاجيات السكان وتطلعاتهم كما أن أهدافه تنطلق من مجموعة من الاختيارات والتوجهات المتكاملة في ما بينها منها أولا التوجه نحو نقص المديونية الخارجية الذي لا يمكن أن يتم دون تعبئة حقيقية لموارد البلاد وتدعيم جهودها من أجل توفير موارد ذاتية بذيلة للتمويل، ثانيا رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي لا يمكن تحقيقه

التي يقترحها المخطط والتي تتمثل في الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص، كما شكل العالم القروي موضوعا متميزا نظرا للخصائص الكبيرة الذي يعرفه على صعيد التجهيزات والحاجيات الأساسية ولأهميته داخل أي مشروع تنموي بشريا واقتصاديا.

السيد الوزير المكلف بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط تطرق إلى مراحل إعداد المشروع وما صاحبه من إكراهات وأوضاع المنهجية المتبعة في رسم معالمه انطلاقا من الأعمال التحضيرية والاحصائيات وتخطيط الأهداف المتوخاة انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، واستعرض العناصر المعتمدة في تحديد نسب التحول في المعطيات الإحصائية الحالية سواء بالنسبة للمديونية أو التشغيل أو نسبة النمو الاقتصادي والتي أقرها مشروع المخطط، وأكد على أهمية توطين المشاريع وإقرار رقابة قانونية لتتبع إنجازها وأشار إلى أهمية تحديد سلسلة من التوقعات خارج المدة الزمنية للمخطط تفاديا للأخطار المحدقة بالبرامج القصيرة المدى.

فريق الاتحاد الدستوري قدم 14 تعديلا حول المشروع تضمنت مشاريع متنوعة كوضع تصاميم تهيئة لإنقاذ المدن العتيقة والرفع من وثيرة كهربة القرى ودعم حصة الجهات من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل على مدى سنوات المخطط.

وقد أكد السيد الوزير على عدم قبول هذه التعديلات على اعتبار أنه تم إدخال تعديلات على المشروع بمجلس النواب قدمت من طرف فرق الأغلبية، وعدد هذه التعديلات يصل إلى 53 تعديلا وفرق المعارضة بما قدره 18 تعديل، وأن عددا من هذه التعديلات المقدمة ماهي إلا مشاريع سبق لفرق المعارضة أن تقدمت بها من قبل بمجلس النواب ورفضت من قبل الحكومة وليس هناك من مستجد يدعو لقبولها الآن.

فريق الاتحاد الدستوري أعرب عن أمله باخراج أكبر عدد ممكن من التعديلات المدرجة في بند المشاريع إلى حيز التطبيق وأكد على تشبته بهذه التعديلات التي قدمها، غير أن هذه الأخيرة لم تحظ بقبول اللجنة، حيث كانت نتيجة التصويت كما يلي:

طريق الاعتناء أكثر بمجالات التمدرس والسكن الاقتصادي وفك العزلة عن المناطق النائية، وتحسين العلاجات الطبية الأساسية وتدعيم إدماج المرأة والشباب وتعميم البنيات التحتية وتأهيل نظام التربية والتكوين.

V - تحقيق نمو اقتصادي قوي ومحدث لمراتب الشغل من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني وتطوير الاستثمار، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في تطوير الإطار القانوني وتبسيط المساطر الإدارية والخفض من المعدلات الضريبية والبحث عن أسواق جديدة والمحافظة على مصداقية المغرب في الأسواق المالية العالمية وحث المقاولات المغربية على الابتكار والإبداع لمواجهة المنافسة في إطار العولة للخروج من مأزق الانتظار والانتهازية والاتكال على الدولة.

VI - عداد التراب الوطني، وتنظيم النسيج العمراني بوضع تصور شمولي للتراب الوطني على المدى البعيد، والإعمال بمبدأ التشاور والتوافق بين مختلف المتدخلين الذي يركز على دراسات استشرافية تراعي الإكراهات الطبيعية ومتطلبات التنمية المستدامة.

أما تدخلات السادة المستشارين فأشارت إلى الظرفية التي عرض فيها مشروع المخطط على أنظار المجلس وإلى الطبيعة القانونية لمقتضياته في ضوء علاقته بالقانون المالي والقانون التنظيمي للمالية، وتسائلت عن مدى درجة التنسيق والتكامل مع المخططات الجهوية والمحلية، وتم التأكيد على أهمية التشاور والمشاركة كأداة لإقرار مشاريع قابلة للتطبيق ومستجيبة لحاجيات البلاد والمواطنين.

وتطرق السادة المستشارون إلى الشروط التي تم فيها تحضير مشروع المخطط وطبيعة وسائل العمل وأدوات التحليل المعتمدة بوضع الإسقاطات وتحديد الأهداف.

كما تم استعراض المعوقات البنوية على الصعيد الإداري والاقتصادي والمالي للتدليل على صعوبة تحقيق الاقتصادية المرسومة، واستأثر موضوع الاستثمار والتجهيزات الأساسية بحظ وافر من النقاش على اعتبار أن التمويل يشكل عتبة أساسية اعتبارا للمصادر

تعلن عن انتهاء المدة المخصصة للفريق المعني بالأمر، سنتعامل مع هذا الأسلوب لكونه قرار جماعي وقعت المصادقة عليه بالإجماع داخل ندوة الرؤساء.

الكلمة للمستشار السيد المعطي بنقدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نزولا عند رغبة السيد الرئيس ساكون محافظا على الوقت، بل سأحرص على أن أكسب المجلس بعض الدقائق وأرجو أن يحدو الكل ريحا للوقت.

لاشك أن مشروع المخطط الخماسي المعروض علينا قد أثار عددا من الأفكار لدى مكونات مجلسنا الموقر لأنه يشكل خطوة لا يستهان بها نحو تجديد تسيجنا العام وتغيير آفاق حياتنا المستقبلية، هذه هي فلسفة التجمع الوطني للأحرار الذي دعا ويدعو باستمرار إلى تكريم المواطن وتفجير طاقاته الإبداعية داخل مجتمع وفي لروح التضامن والتكامل والعدالة ومطمئن إلى توزيع تراثه بإنصاف وباستحقاق لقد تناوت الشرائح الاقتصادية مفهوم المخططات، وعادت بها الذاكرة إلى أسلوب معالجتها والتعاطي معها في مرحلة سابقة، وتسالت عن نواعي الرجوع إليها وعن فوائدها وانعكاساتها على الأفراد والجماعات إن المجتمع بكامله يتتبع أعمالنا وينظر إليها من زوايا مختلفة وخاصة في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية باحثا في صفحات المخطط الجديد عن الزمان والمكان. صحيح أنه يبتدىء مع هذه السنة التي انقضى أكثر من نصفها ويمتد إلى سنة 2004 إلا أنهم يتسألون عن مسلسل المنجزات سنة فسنة وعن الأماكن والمناطق التي يشملها الانجاز أولا فنقول

- الموافقون : لا أحد،

- المعارضون:5،

- الممتنعون:1.

وقد أثير إشكال بخصوص طبيعة النص الأصلي الذي عرض على التصويت حيث تمت إحالة مادة فريدة مؤشر عليها بموافقة مجلس النواب إضافة إلى مجموعة التعديلات التي وافق عليها المتعلقة ببرنامج المخطط.

إن مصادقة مجلس النواب على الفصلين الذين وردا قبل مقدمة الكتاب الأول المتعلق بالتوجهات وتشابه مضمون الفصل الأول مع مضمون المادة الفريدة والحرص على استبدال لفظة المصادقة بالموافقة، دعا عددا من المتدخلين إلى اعتبار الأمر يتعلق بخطأ مادي، حيث يجب دمج هذه المقتضيات إما ضمن المادة الفريدة بإضافة فقرات جديدة أو إحداث مواد إضافية.

ويبدو أن عدم إدراج مجموع التعديلات الموافق عليها من طرف مجلس النواب في الوثيقة المرفقة كان وراء تحفظ عدد من السادة المتدخلين، حيث طالبوا باستطلاع رأي مجلس النواب في الموضوع، وقد أخذت هذه الملاحظات بعين الاعتبار وتمت الموافقة على مشروع المخطط بالنتيجة الآتية:

- الموافقون:5،

- المعارضون:2،

- الممتنعون: لا أحد.

شكرا على حسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد مقرر اللجنة، أفتح باب المناقشة وقبل إعطاء الكلمة لأول مستشار مسجل في اللائحة، لا بد أن أخبر المجلس بأنه وقع الإتفاق داخل ندوة الرؤساء بتخصيص نفس الحصة الزمنية لجميع الفرق 30 دقيقة، ولكن مع التشديد على ضرورة احترام هاته المدة، وتطبيقا لما جاء في ندوة الرؤساء ويتعاون مع أجهزة المجلس، بطبيعة الحال كلما وقع نفاذ الحصة المخصصة للمتدخل ستكون إشارة صوتية

الذي أصبح فيه الهاجس الاقتصادي هو المسيطر على المؤسسات والسياسات والمهيمن على المعاملات والتواصل بين الدول والشعوب.

ان هدفنا واضح ويستهدف الانتقال بآمالنا وأحلامنا إلى واقع ملموس وتوازن محكم بين البرامج الاقتصادية والنشاطات الاقتصادية والفعاليات المدنية التي يجب أن تحضى لما تستحقه من العناية والاعتبار. هذا هو المشروع السياسي الذي يجب أن يستوعب المجالات أن يستوعب المجالات الوطنية ويتحرك في سياق متكامل ويلتزم بإحداث التغيير المنشود وإدراك الغايات التي تضمن رخاء المواطن وسعادته حين تمتد ظلال التخطيط إلى كل الجهات وتستثمر الطاقات المتباينة والقدرات الكامنة في المؤسسات الدستورية والمنظمات المدنية والإدارات العمومية وحيوية الجماعات والغرف والمكونات الاجتماعية.

لقد صمم المغرب على رفع التحديات وتمكين المواطنين من تحمل مسؤولياتهم والمشاركة في تدبير الشأن العام لخلق مجتمع واضح المعالم والمقاصد ووافر الحريات والحقوق. وفي هذا الإطار يتحرك التجمع الوطني للأحرار مستلهما توجهاته من القاعدة الشعبية ومن التحاور والتعايش الذي يرضي المصلحة العامة ويتمسك على السواء بالمثل الدينية وروح الأخوة والعدالة واعتبار الرأي الآخر وتقديره.

إننا متشبثون بأصالتنا العريقة وأمجادنا التاريخية ومعتزون بتضحيات أبطالنا عبر القرون وبمكاسبنا الحضارية والديمقراطية وفضائلها التي تحمي المواطن حيث ما كان من كل أصناف الغبن والتهميش وتضعه أمام حريته العامة وعليه أن يمارسها في رحاب المساواة والفرص المتكافئة.

لقد بحثنا عن كل هذا ونحن عاكفون على دراسة آفاق المخطط الخماسي ونستفتي أبعاده الشخصية الوطنية والأصالة المغربية وموقع المملكة الجغرافي كقطعة من شمال إفريقيا وجزء من العالم العربي وجارة لأوروبا ونافذة على المحيط الأطلسي في مواجهة القارة الأمريكية، هذا الموقع الهام يفرض علينا تعمقا بعيد المدى وإدراكا مستوحى من

مادامت البلاد مؤلفة من جهات تختلف مناخا وعطاء، كما تختلف ثراء وفقرا إلى غير ذلك من الخصائص الطبيعية والمكونات التي خلقت مجتمعا متفاوتا في النمو والإنتاج.

ومثلما وقف المواطنون متساوئين وقفنا طويلا نحاور المخطط حول الأوضاع المالية والاقتصادية ونظرته إلى إمكانية تطويرها وارتكازا على الواقع ومؤشراته تطلعا إلى تحسين مناخ المؤسسات ومستوى الاستعداد والتأهيل، وصولا إلى المكانة التي يستحقها المغرب بين دول المعمور.

إن الرهان على المستوى الاقتصادي المنشود يدعو إلى مراجعة الأساسيات وإعادة النظر في التجهيزات والقطاعات والمواصلات وبلورة نسيج المقاولات والصناعات، بما في ذلك الصناعة التقليدية والهيكل السياحية والثروات البرية والبحرية والاحتمالات التي يمكن استثمارها لفائدة سياستنا المالية والاقتصادية.

ونحن في التجمع الوطني للأحرار نعتز بالأفكار والمقترحات التي تقدم بها فريقنا وقد كان في إمكاننا أن نفعل أكثر لولا حالة الاستعجال والمدة الزمنية القصيرة المخصصة لدراسة كل جوانب المخطط الشديدة الحساسية والكثيرة التشعبات، والتي تمكن الإحاطة بها إلا عن طريق الدراسات المعمقة والمقارنات والمقاربات التي تستمد من قراءة الحاضر دروسا وقوة لاقتحام المستقبل.

ومما لا شك فيه أن أي مخطط كان لابد أن يعني فيما يعنيه استنفار جميع الطاقات وتحريك كل القطاعات وبعبارة أخرى مد الجسور إلى كل الفعاليات والإرادات المبدعة، وقبل هذا وذاك لابد من توفر الكفاءات القادرة على التنفيذ والإنجاز وتتبع الأعمال بالالتزام. وقد سئمنا سلبية التلكؤ والتغاضي ومظاهر الإهمال التي أضرت كثيرا بتوجهاتنا وأهدافنا.

حضرات السادة،

انه لن ينجح أي مخطط أو توجه إلا بالضمانات الكافية والمبادرة إلى الإصلاح والتشريع والترشيد، وتخليق الحياة العامة والوفاء بالوعود، وأن كل جدية في هذا الاتجاه وعزيمة قوية هي الطريق الصحيح إلى تقدم الأمم والشعوب وضمان مكانتها في هذا العصر

المغرب من أقصاه إلى أقصاه، وقد أسعدنا مآزبه إلى أمير المؤمنين منذ يومين فقط بمناسبة الذكرى الأولى لتربع جلالته على أسلافه المنعمين حين قال «وإننا في مجال التنمية لنولي أهمية خاصة للتنمية القروية باعتبارها أساس التنمية الشاملة» وحين قال كذلك نصره الله «وإذا كان حرصنا الشديد على التوزيع العادل للثروات ليواريه إلا حرصنا على التوزيع المتكافئ للإمكانات والفرص، فإننا نحث رعايانا الأوفياء علي نبذ روح الاتكالية جاهدين على تحسيسهم بما يخزنون من قدرات خلاقة علي تغيير واقعهم ومحيطهم معتمدين قيم التضامن والعدالة وتكافؤ الفرص وروح الإيثار والابتكار داعين حكومة جلالتنا- كما جاء في قوله نصره الله- بضرورة القيام باستثمارات اجتماعية من خلال بلورة سياسة عمومية ناجعة في مجال السكن الاجتماعي والتجهيزات السياسية والصحية والتأهيل والتربية والتكوين» انتهى كلام جلالة الملك وهو درر غالية وإشارة قوية تدعو إلى تجديد العهد والتحديث الشامل للدولة وما تشوق إليه من إقلاع اقتصادي، يستوعب الشباب ويشرك المرأة والرجل في إقلاع اقتصادي يعتمد على الموارد المتوفرة والرصيد الوطني الغزير الذي تغذيه دولة المؤسسات والحرية والحقوق في ظل الملكية الدستورية الوطيدة الأركان.

حضرات السادة،

إذا استطاع المخطط المعروض علينا أن يجمع بين فضائل اقتصاد قوي وارتقاء بالعالم القروي، فإنه سيكون قد خطا خطى جبارة الي تحقيق أهداف سامية والانتصار على تحديات مصيرية تجعل مابقي بعده من ملفات وقضايا وأوراش عملا سهل المنال.

إننا نواجه صعوبات داخلية وخارجية ولكننا أيضا قادرون علي بذل كل الجهود وحشد كل الطاقات للوصول إلى عهد جديد وبناء مغرب متقدم اقتصاديا وامتضامنا اجتماعيا ومجاليا كما جاء في قولة جلالة الملك نصره الله، وإننا بطبيعة الحال من موقعنا سنصوت لصالح المخطط، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار الذي التزم بالمدة المخصصة لفريقه بل وفر للمجلس مدة لا بأس بها، الكلمة للمستشار السيد عقا الغازي رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاقتصادية، فليفضل.

ضمامئنا وأخلاقنا كشعب راشد يقدر المسؤوليات، ويقدم الدليل على نواياه الطيبة وحسن استعداده وتعبئته لخوض معركة التقدم والازدهار.

وشعورا منا بهذه المسؤوليات التي تحملنا مهمة التأطير والتوعية والعمل السديد ألزمتنا أنفسنا بالتضحية المستمرة والنضال الهادف إلى تحقيق عدالة اجتماعية مثلى، ترتبط بالتنمية الاقتصادية المتوازنة والنهضة الطامحة إلى تقليص الفوارق والتفاوت الطبقي. هذا ما دفع التجمع الوطني للأحرار إلى المناداة بالتصحيح والتغيير والبحث الدائم عن كرامة الإنسان وحقوقه وتشجيع المواطنين على الاجتهاد في عملهم والإبداع في أفكارهم وإنجازاتهم تطلعا إلى مستوى أفضل لا يسمح بتكريس الأموال في جيوب أقلية، تحتكر وسائل الإنتاج بأنانية تستخف بالأكثرية العظمى التي يتألف منها الشعب العريض.

ان العدالة الاجتماعية التي هي هدف الجميع تفرض علينا عملا مشتركا من خلال هذا المخطط أو ما يأتي بعده على أن تكون النوايا صادقة، والوعد واضح، والاجراءات مبسطة، والتدابير دقيقة، والإدارة سليمة، والخطاب شفاف وواقيا بالوعد.

أيها السادة،

ان التوازن المنشود كما هو مطلوب بين الفعاليات والمنظمات والمؤسسات يجب أن يكون حاضرا بقوة في القرية والمدينة ليشكل جسرا مؤتمنا على حياة كافة المواطنين وفي خدمة البادية والصناعة الفلاحية وبما أن هذا المخطط الخماسي لا يسير بدقة إلى الأماكن التي يجب أن تحظى بالأولوية أو التي سيقام عليها هذا الإنجاز أو ذاك، فإننا نؤكد من جهة أخرى ما طلبنا به من وجوب تنمية العالم القروي وتحسين أوضاع ساكنيه التعليمية والصحية والتجهيزية ليساير طموح المغرب الجديد ويجني ثمار الحضارة المعاصرة.

إن التنمية جزء لا يتجزأ وشؤون القرية والمدينة تتداخل وتتشابك تلقائيا وكل شيء يعرقل تفاعلهما إنما هو عقبة في وجه الاقتصاد الوطني، والمصلحة الاقتصادية العامة للبلاد. ويكفي أن العالم القروي ظل طويلا مغيبا عن كل تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد أن لنا أن نراجع أنفسنا وننطلق من خلال كل مخطط إلى ما يحقق آمال

إن المنهجية المتبعة في هذا الإعداد لهذا المخطط هي منهجية بيروقراطية شكلية تركز استمرارية الأسلوب القديم، بحيث لم يتم استشارة جميع الفعاليات من المجتمع عند تهييء هذا المخطط، خصوصا الجماعات المحلية والمجتمع المدني، فجاءت تصورات الحكومة تصورات تغلب عليها العموميات وعدم الخبرة، وينقصها الدقة كما أن الحكومة لا توضح لنا بجلاء مصادر التمويل الذي سيتم اعتمادها على هذا المخطط مما جعله يفقد المرجعية الأساسية اللازمة لكل مخطط، فجاء عبارة عن تصميم تقنوقراطي على غرار المخططات السابقة التي مازال الكثير من مشاريعها متعثرة لحد الآن.

وكان أولى أن يأتي هذا المخطط بما يمكن من تكميل هذه المشاريع والمنجزات المتوقفة، لا أن يأتي متكبرا بالتزامات متعددة التي أبرمتها الدولة مع صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات الدولية. كما أن المشروع في صياغته غلبت عليه عقلية المغرب النافع والمغرب غير النافع، بل هناك تفاوتات حتى داخل أقاليم وقرى في نفس الجهة، كما أنه لم يراعي المستقبل بشكل كبير، خاصة تحديات العولمة والشراكة مع أوروبا.

السيد الرئيس،

لقد ركز مشروع المخطط الخماسي المعروض علينا على إحدى أهم القضايا التي تواجهها بلادنا والمتعلقة بتمتين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية التي هي هدف ووسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاقتصادي، وهو موضوع له أهمية خاصة بالنسبة لبلادنا والمثقلة بخصائص كبير في المجال التنموي، الاقتصادي منه أساسا المحملة أيضا بتحديات لا يمكن مجابتهها بدون امتلاك موارد بشرية في المستوى.

إن التدبير العقلاني للموارد البشرية لا يعني بالضرورة تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية وتقليص عدد العاملين فيها بالخصوص في مرحلة مازال تعيش على إيقاع خصائص كبير في المرافق العمومية التي تتطلب بدورها أطرا لإدارتها خاصة في مجال الصحة والتعليم.

المستشار السيد عقا الغازي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاقتصادية لمناقشة مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 - 2004. وفي البداية أغتنمها فرصة للإشادة برجوع المغرب إلى العمل بالمخطط الذي جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية للمغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 1995. والذي أكد على ضرورة الرجوع إلى المخطط كآلية تساعد على وضع استراتيجية لتنمية متناسقة متوازية وهو الأمر الذي دعمه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده سواء من خلال الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول المحترم بتاريخ 28 شتنبر 1999، والتي حددت الأهداف السياسية لترسيم معالم المجتمع المتكامل للحد من الفوارق الاقتصادية أو من خلال الرئاسة الفعلية لجلالته لافتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيطي بطنجة بتاريخ 4 ماي 2000، حيث ألقى جلالته خطابا ساميا حدد فيه التوجهات التي ينبغي اتباعها في إعداد هذا المخطط.

وقبل التطرق لمناقشة مضامين هذا المشروع، لابد من الإشارة إلى الظرفية التي تم اختيارها من لدن الحكومة لعرضه على أنظار مجلسنا الموقر، وهي ظرفية غير ملائمة تماما، إذ لا تسمح للفرق السياسية بقراءة متأنية لهذا المخطط في مجمله حتى يتسنى لها فرصة إبداء مواقفها بعيدا عن إكراهات الوقت الضيق، وهنا نتساءل كيف يعقل أن دراسة المخطط الخماسي استغرق إعدادها عدة شهور وفي وقت وجيز لا يتعدى أسبوعين أو ثلاثة على أكثر تقدير؟.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

والاقتراحات غير المقنعة بإستدراك النقص والعجز الحاصل على المستوى المادي والكمي في المحاصيل، وبصفة عامة بكيفية تدخلات الدولة لفائدة المناطق السقوية وإغفال المناطق البورية والجبلية التي تعد أكثر تضررا من جراء العزلة والتهميش في إطار النظرة القديمة المستمرة للمغرب النافع والمغرب الغير النافع بعد أكثر من 40 سنة من الاستقلال عانى العالم القروي من الإقصاء، نجد هذا المخطط لا يختلف عن سابقه، حيث يفرض المسطرة الإدارية المعروفة التي تتجاهل رأي من يعنيه الأمر ألا وهو الفلاح الذي يبقى عرضة لمن يستغل كدته وراء ستار الشعارات الجوفاء والتحليلات الديماغوجية الكاذبة.

السيد الرئيس،

إن الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي طيلة الخمسية القادمة يمنح أكثر من 96٪ من قدرته للمناطق السقوية بصفة مباشرة وأكثر من ذلك بصفة غير مباشرة وتبقي البرامج الأخرى عبارة عن اقتراحات نظرية خيالية لن تمس المناطق الأخرى بأي نفع يذكر كسابقته في البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف.

إن هذا المخطط سيكرس لا محالة عمق الهوة داخل العالم القروي بين المناطق السقوية من جهة والمناطق البورية والجبلية من جهة أخرى ويتجاهل تماما موضوع التأهيل المطروح بصفة ملحّة بالنسبة للفلاحة الوطنية هذا التأهيل الذي سيضمن توفير مناصب شغل قارة وهو مرتبط بمعالجة مديونية القطاع الفلاحي وكذلك بضمان طاقة تمويل كافية للاستثمار الفلاحي وبتنظيم تسويق المنتوج الفلاحي مما ستكون له نتائج إيجابية في محاربة آفة البطالة والهجرة القروية والأمية وغيرها من المظاهر السلبية التي تنخر جسم المجتمع المغربي.

كل هذا لا يمكن تحقيقه دون استدراك النقص الحاصل في التجهيزات الأساسية للعالم القروي والمتمثلة في هشاشة البيئة الطرقية وانعدام وسائل النقل، وشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء وهي كلها عوامل تكبح كل محاولة للنهوض بهذا العالم القروي وتزيد في عزله وتقهره بشكل فظيع.

إن ما هو مطروح إذن على المخطط الخماسي هو كيف يمكن إعادة توزيع الموظفين داخل الإدارة وكيف يمكن إعادة هيكلة القطاعات العمومية لتستوعب التوظيفات الجديدة، وكذلك على صعيد القطاع الخاص الذي لا يزال لم يستوعب بعد الدور الأساسي الفاعل البشري الذي يعيقه ضعفا، كالتكوين المهني وتدني أوضاعه الاقتصادية بفعل هزالة الأجور والتضييق على ممارسة حقوقه وحقوقه النقابية.

وبخصوص آفة البطالة التي تعتبر باتفاق الجميع على أنها أكبر معضلة تواجهها بلادنا، فإننا نخشى أن لا يتم التعامل معها بنوع من الجدية والصرامة اللازمتين، مما يجعلها مصدرا مستمرا للتوتر الاقتصادي الذي قد يصل - لا قدر الله - درجة الانفجار تحت وطأة الفقر والاحساس بالضياع واليأس، أما باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالتعليم والصحة والسكن لم يأتي المخطط بسياسة واضحة تبين عزم الحكومة على القضاء عن الاختلالات والنواقص التي تعاني منها هذه المجالات.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بصفة طبيعية وطبقا للمعطيات الموضوعية يرتب القطاع الفلاحي في مقدمة القطاعات الإنتاجية حسب ما يتوفر عليه من مؤشرات اقتصادية واجتماعية تفرض الواقع الذي يمكن التخلص من تغطية جل حاجياته من مواد غذائية رغم الظروف التنظيمية المختلفة وقساوة الطبيعة وتقلبات المناخ، حيث يتوفر الفلاح المغربي ثلث الحاجيات من الحبوب الرئيسية وكل الحاجيات من الخضر واللحوم والفواكه، ويقرب كل الحاجيات من الحليب ونصف الحاجيات من السكر، كما يوفر أكثر من خمس قيمة الصادرات الاقتصادية للبلاد، ويضمن العيش الأكثر لنصف الساكنة للمغرب بتشغيله لما يناهز نصف اليد العاملة على الصعيد الوطني، هذا بغض النظر على الدور الحيوي الذي يقوم به قطاع الفلاحة في التبادلات مع القطاعات الأخرى، وحين نحلل مختلف العمليات التي خصصها مشروع المخطط للقطاع الفلاحي نجدها كالمعتاد متعددة وروتينية تتلخص في إحصاء المنجزات القديمة

وعلى كل حال فنحن لا نشك في كون بعض الإجراءات التي تضمنها المخطط تعتبر إجراءات هامة وتستجيب لشروط المرحلة كتعزيز المقتضيات القانونية واعتماد آليات القانون حول تحليل القرارات الإدارية والمصادقة على مشاريع قوانين بشأن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام، وغيرها من الآليات والإجراءات التي لا يمكن إخراجها من دوائر التسويات إلا أن اقترنت بالإدارة وبالتجديد والشفافية والمتابعة.

السيد الرئيس،

نولي في فريقنا أهمية كبرى لقطاع العدل، ونتابع عن كتب بوابر الإصلاح التي طالت هذا القطاع، إلا أننا نسجل مع كل أسف أي ثقة للمتقاضين للقضاء، وضعف الأداء القضائي، وتقادم وسائل العمل ونقص التكوين المستمر وعدم تعميم الخريطة القضائية على مستوى تراب المملكة وافتقار المحاكم للتجهيزات الضرورية وهي أمور وإن كان المخطط الخماسي قد أحاط بها ووضعها في خانة الإصلاحات أو البرامج المزمع القيام بها، فإننا نعتبر بأن مباشرتها والانخراط فيها يتطلب رصد الاعتمادات اللازمة لتحقيقها، ولذا نعتبر بأن الوقت قد حان لتجاوز منطق التسويات إلى منطق الفعل، ولا يخامرنا أدنى شك في كون وزارة العدل تعتبر من الوزارات التي تتوفر على مداخل لتكون قادرة على ربط برنامج تنفيذي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

إن هذا المخطط جاء ليضحض كل الإداعات والخطابات الرنانة والشعارات الجوفاء التي مافتتت الحكومة الحالية تلوح بها بالأمس القريب، كما كانت في المعارضة واليوم الذي تسلمت فيه الإدارة والشأن العام تأكد أن الشعارات شيء والممارسة على أرض الواقع شيء آخر، من ثمة يبدو لنا أن هذه الحكومة قد باتت حبيسة هذه الشعارات وهو ما يمكن ملاحظته بالوضوح كون هذا المخطط يتضمن مشاريع طموحة وإن كنا نتمنى لها النجاح، فإننا لا نلاحظ أن إمكانية التوفير لا تستجيب لتحقيق كل هذه الطموحات التي ينطوي عليها هذا المشروع، وبالتالي إن الأمر يتطلب وجود حكومة تتسلح باللازم

السيد الرئيس،

إن من المحاور الأساسية للمخطط الخماسي 2000-2004 ما يتعلق بالإدارة العامة التي تشكل موضوعها البوابة الرئيسية لولوج العهد الجديد الذي يتسم بسيادة مناخ العولة والمنافسة والانفتاح، واعتبارا كذلك لكون النهوض الاقتصادي والاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا بفعالية الإدارة وشفافيتها، ولنا في حاجة هنا للذكير بمختلف المظاهر السلبية التي تشوب إدارتنا المغربية، لكننا في المقابل سنحاول الوقوف عند أساليب والآليات التي ستعتمدها الحكومة خلال الخمسة القادمة من أجل تجاوزها. وفي هذا السياق أود أن أشير إلى أن إصلاح الإدارة مرتبط في جانب كبير منه بالإرادة السياسية والجرأة في اتخاذ القرارات وبالقدرة على تنفيذ هذه القرارات لجعل الإدارة منكبدة على مهامها الحيوية متفاعلة مع محيطها، منسجمة مع تحديث العصرنة الخاضعة لمنطق الخدمات السريعة والجديدة بتكلفة أقل.

السيد الرئيس،

لقد جاء في المخطط بأن تأهيل الإدارة رهين باعتماد على توجهات استراتيجية تقتصر بمقتضياتها الإدارية والعمومية على الوظائف الأساسية من تأطير وتنظيم وتوجيه ومراقبة، وبالتالي يتعين على الإدارة أن تعرف إصلاحات جديدة على مستوى هيكلها وإقامة علاقات جيدة بين الإدارة والمواطن كما قيل المصالحة بين الإدارة والمواطن.

ونحن إذ ننتظر إحاطة الرأي العام علما بالمسطرة الدقيقة للتدابير التي تعتمدها الحكومة اتخاذها، فإننا نعتبر بأن تجاوز الأسباب التي تحول دون تحقيق التطور الإداري المنشود يتطلب إصلاحات قانونية ومؤسسية عميقة تغير وتنصب بالأساس على العقلية ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وتبسيط المسطرة وتجديد الاختصاصات والمسؤوليات وبصفة عامة إصلاح الإدارة إصلاحا شموليا لأن الإصلاحات السابقة التي عرفها مجال الإدارة أو حتى الإجراءات التي اتخذتها في عهد هذه الحكومة والتي عكستها مناشر ومذكرات السيد الوزير الأول كلها تميزت بالنظرة الجزئية لا القطاعية.

إنجازه الوقت الكافي ولنا أن نتساءل عن الأسباب والدواعي التي حدثت بالحكومة إلى تأخير عرضه على أنظار المؤسسة التشريعية خلال السنوات الثلاث لمباشرتها للشأن العام، ثم هل يعقل أن يعرض المشروع بعد مضي ما يقارب السنة على الشروع في تطبيقه كبرنامج قبل المصادقة عليه من طرف البرلمان؟ وهل من المنطق أن تستغل الحكومة الظرفية الحالية المرتبطة بإكراهات زمنية جد دقيقة لتعرض مشروع المخطط متوخية خلال ذلك تمريره بأقصى ما يمكن من السرعة والعجلة؟

إن الواقعية والجدية والمسؤولية والرؤية الواضحة كلها عوامل تفرض الانكباب على دراسة المشروع في ظروف جد ملائمة وكافية لضمان التعمق والتمعن في مضمونه وفلسفته وإثرائه من خلال المناقشة المستفيضة خاصة على مستوى مجلسنا الموقر الذي يتميز كما هو معلوم بتركيبة اجتماعية اقتصادية لها ارتباط وثيق بقطاعات مطروحة للنقاش ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن هذه الطريقة الإرتجالية التي اعتمدها الحكومة في عرض هذا المشروع لم تتح للجن المختصة فرصة تعميق النقاش وإثراء المشروع حتى يستجيب لطموحات الشعب المغربي والتغيرات التي تشهدها البلاد في ظل العهد الجديد لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وعلى الرغم من هذه الإكراهات التي سادت الجو العام الذي أحالت فيه الحكومة مشروع المخطط الخماسي على أنظار مجلسنا الموقر، وقد تعاملنا في الفريق الديمقراطي مع المشروع بما يمليه الواجب، حيث وقفنا على مجموعة من الملاحظات التي سنتطرق إليها من خلال هذا العرض رغبة منا في المساهمة في إثراء النقاش حول مختلف الأوراش التي يتضمنها مشروع المخطط.

ومن خلال ملامستنا لمضامين مشروع المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضح أنها تعدو لا تزيد عن كونها امتدادا لأدبيات التصريح الحكومي التي طغت عليها العمومية والتعويم، لا تخلو من شعارات براقعة ومثيرة بعيدة عن الواقع المعاش، ومن هنا نستغرب كون هذا المشروع يجسد كما ورد في العرض الذي ألقاه السيد الوزير الأول. يوم 18 يوليوز الأخير أمام مجلسنا الموقر حيث قال :

والاستقرار وتحمل المسؤولية والتطبيق بالشجاعة والتفكير في المستقبل القريب والبعيد وتجاوز الخطابات والتوفر على إرادة التطبيق الفعلي من أجل تحقيق الغاية المنشودة، وأملنا كبير أن تواكب الحكومة جهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في توجيهه قطار الإصلاح إلى الوجهة التي ينشدها جلالته ومعها الشعب المغربي بمختلف المحاور التي شملها هذا المخطط، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الذي التزم كذلك بالحصصة المخصصة لفريقه، ووفر المجلس 7 دقائق.

الكلمة للمستشار السيد ابراهيم السالمي عن الفريق الديمقراطي، فليفضل.

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

أنتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في مناقشة مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2000، ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نستحضر روح جلالته المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه الذي يعود لجلالته الفضل في اتخاذ مبادرة إعادة العمل بنظام المخطط الخماسي وهي الإرادة الملكية التي زكاها العهد الجديد من خلال الرسالة الملكية السامية لوارث سره جلالته الملك محمد السادس نصره الله والتي جاءت لرسم مختلف المعالم المتعلقة بهذا المشروع انسجاما مع دستور 1996.

وفي هذا الصدد أريد أن أتطرق إلى الظرفية التي استغلتها الحكومة لتمرير هذا المخطط، ونغتتم هذه الفرصة لننوه بالعمل الجاد الذي قام به الخبراء الذين أوكل لهم بإعداد هذا المشروع والذي تطلب

المشروع الذي نلاحظ ولغاية الأسف أنه لم يحدد بشكل دقيق وبمنهجية واضحة الترتيب والأولويات كما هو الشأن بالنسبة للمخططات السابقة. وقد اكتفى بتحديد محاور تقليدية التي ألفناها في الخطاب الحكومي الشيء الذي يدفعنا إلى التعامل مع هذا المشروع بنوع من الحذر لأنه لم يأت بما كنا ننتظره من إجراءات عملية محددة الأهداف والغايات من شأنها أن تؤسس المسارات الصحيحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل القضاء على الفوارق بين الأفراد والجماعات والجهات.

ولوصول هذه الغاية نرى في الفريق الديمقراطي أن ذلك رهين بالاهتمام بتنصيب الأولويات التي نراها قميئة بتقييم الأوضاع الاجتماعية وإزالة كل أصناف الهموم التي يعيشها المواطن المغربي في ظل التهميش والاقصاء للعالم القروي والذي لاحظنا ولغاية الأسف أنه لم يحتل مكانة الصدارة في هذا المخطط.

ومن هذا المنطلق فإننا نرى بأن القطاع الفلاحي الذي يشكل محورا أساسيا في تنمية الاقتصاد الوطني يعاني مشاكل متعددة ومتنوعة، كان لابد من التصدي لها بكثير من الواقعية والجرأة بعيدا عن النظريات الأكاديمية والخطب الجوفاء والمناورات الاستهلاكية.

إن الاستمرار في هذا النهج من شأنه أن يكرس الوضع المأساوي بالعالم القروي ويدفع بالساكنة القروية إلى الهجرة نحو المدن وتوسيع فضاء البأس والإجرام في الوسط الحضري وتوسيع الهوة بين العالمين القروي والحضري مما سيؤدي لا قدر الله إلى خلق وضع من شأنه أن يمس باستقرارنا وأمننا وسلامتنا.

ومن هذا المنظر نتمن المبادرات الملكية السامية التي تتجلى في الإشراف المباشر لجلالة الملك محمد السادس نصره بنفسه على تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وإنجاز مشاريع لتزويد القرى والمداشير بالكهرباء وشق الطرق لفك العزلة عن المناطق النائية مما سيوفر لساكنة العالم القروي الظروف الملائمة للعيش الكريم، وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد كان على الحكومة أن تتخذ من هذه المبادرات والإشارات الملكية عبرة وقوة للفريق الحكومي

«ويأتي هذا المشروع ليجسد محتوى التصريح الحكومي ويبسطه بشكل أهداف وسياسات وبرامج» انتهى قول السيد الوزير الأول، وإذا قبلنا إلى حد ما لهذا الطرح، فمن حقنا أن نتساءل في ما إنشغلت الحكومة وطيلة الثلاثة سنوات الماضية مادامت أورايش المخطط الخماسي هي نفس أورايش التصريح الحكومي الأول؟ ولا أعتقد أننا سنكون بحاجة للتذكير بأن أورايش التصريح الحكومي لأبريل 1992 والتي أثبتت المدة الزمنية التي تفصلنا والتاريخ المشار إليه أنها لم تكن إلا شعارات فارغة كتخليق الحياة العامة وتنشيط الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل والمنهجية الجديدة للتدبير الحكومي. ولا يسعنا هنا إلا أن نؤكد على تخوفنا من أن تعرف الأهداف المسطرة في المخطط الذي نحن بصده نفس المسار الذي عرفه مضمون التصريح الحكومي خاصة وأن الظرفية التي اختارتها الحكومة لإحالة هذا المشروع على أنظار مجلسنا الموقر والمطبوعة بالإكراهات السالفة الذكر توحى بأن الحكومة لازالت لم تتلمس بعد الطريق السوي لتنفيذ تعهداتها والتزاماتها التي نخشى أن تبقى حبرا على ورق.

وهذا ما يؤكد إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد أن العمل الحكومي لازال يتسم بالبطء والتردد وعدم القدرة على الاقلاع نحو الآفاق الواعدة لتحقيق الاختيارات الشعبية التي نطمح لها جميعا من أجل اختراق الألفية الثالثة التي سوف تعرف تكتلات اقتصادية جهوية ودولية، بحيث أن الحكومة في وضع استراتيجيتها يغلب على منظورها المستقبلي توجهات لا تتسجم مع ما يمكن أن يؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي والاقتصادي وتطوير آليات النمو، بقدر ما تبقى سياستها مقتصرة على النظريات وانعدام الانسجام بين مكوناتها باعتبار أن الأسس التي انبنى عليها وضع المخطط لا يمكن حصر مرجعيتها في اختيارات مضبوطة تعبر في عمقها عن منطلقات تنير معالم الطريق نحو غد أفضل بقدر ما نجد مقاربات تتميز بعدم تناسق المواقف والتوجيهات وغياب التراتيبية في وضع المشاريع والسقف الزمني لإنجازها.

السيد الرئيس،

بعد استعراضنا للظرفية والمناخ الذين طبعنا مجلسنا الموقر لمناقشة مشروع المخطط الخماسي نريد أن نتطرق إلى مضمون هذا

السيد الرئيس،

إذا كانت الحكومة تؤكد على تحسين المؤشرات الاجتماعية بالعالم القروي وتعزيز حظوظهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة من خلال مشروع المخطط لأنها تراهن في هذا المجال على الاستثمار، لكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق يدفعنا إلى القول بأن مشروع المخطط جاء بسياسة رقمية لا تفي بشروط توفير المناخ الملائم لإنجاح الخطة الاستثمارية، خصوصا إذا علمنا بأن العالم القروي في ظل المشاكل التي يعانيها من جراء ظاهرة الجفاف يجعل ساكنة هذا العالم في حاجة إلى استثمارات استعجالية لإنقاذ الموقف من خلال خلق مجالات لتحفيز الإنسان القروي على الاستقرار والارتباط بأرضه، ليساهم في تطور النسيج الاقتصادي والاجتماعي والرفع من وثيرة النمو لامتناس عدد العاطلين بالعالم القروي الذي يتزايد بشكل كبير، ووصولاً إلى نتائج مرضية كان لابد من الإتيان بمخطط متكامل الجوانب لاستقطاب المشاريع المنتجة.

ولن يأتي ذلك إلا إذا تم إيلاء أهمية قصوى لتأهيل الفلاح المغربي

وخلق حوافز للشباب العاطل كي يلج سوق العمل في القطاع الفلاحي، الذي يشكل فضاء واعداً لامتناس أزمة البطالة، خصوصاً ونحن مقبلون على عهد جديد تطبعه التنافسية في مجال جودة المنتج.

ومن هذا المنظور نرى في الفريق الديمقراطي ضرورة تجاوز الوضع الحالي لواقع فلاحتنا الذي لا يمكننا من ربح الرهان في عالم المنافسة في موقعنا كدولة تعتمد في مواردها على صادرات المنتج الفلاحي إلى الخارج. ولتحقيق ذلك نرى ضرورة تحفيز جيل جديد وبعقلية جديدة لولوج سوق الشغل بالقطاع الفلاحي وبأسلوب وبتقنيات حديثة، مما يحتم خلق منظومة تعليمية تهتم أساساً بالتعليم الفلاحي، الهدف منها تكوين يد عاملة مؤهلة وتقنيين وأطر متخصصة في مجال البحث الزراعي لتواكب التطورات التكنولوجية المتقدمة التي تستعمل من لدن الدول المجاورة.

ولا يمكن الحديث عن القطاع الفلاحي دون إثارة أهمية القطاع الغابوي الذي يشكل رصيذا وطنيا ينبغي الحفاظ عليه وصيانته وتميمته، خصوصا إذا علمنا أن هذا الرصيد بدأ يندثر بسبب الإتلاف الذي

الذي عليه أن يواكب هذه الوثيرة من مشاريع عملية من أجل محاربة الفقر والبؤس والمعاناة لشريحة عريضة من المجتمع المغربي بالحواسر والبوادي.

ولقد كنا سباقين في برنامجنا الاقتصادي والاقتصادي إلى طرح إشكالية الاهتمام بالعالم القروي كأداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد وتحقيق الرفاهية والازدهار للمواطن المغربي، واعتبار البادية المغربية فضاء لتثمين العنصر البشري وإدماجه في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان البعض لم يستوعب عمق هذا التوجه في بدايته فإن الواقع قد كشف بعد هذا المنظور الذي نحن فخورون باقتناع الجميع بواقعيته وجاهته لأننا لم نكن نتخذ من هذا المنظور شعاعاً مناسباً بل كنا ولازلنا نؤمن بأن تكريم المواطن في العالم القروي يشكل الدعامة الأساسية لاستثمار العنصر البشري في التنمية وضمن التوازن في تكافؤ الفرص بين المواطنين في ربوع المملكة.

السيد الرئيس،

لا يمكن توفير الكرامة للإنسان المغربي في ظل إشكالية التشغيل التي تفرض نفسها على مكونات المجتمع المغربي وتضاربت النظريات والأبحاث حول إيجاد صيغ ملائمة للتقليل من حدة هذه المعضلة سواء بالعالم القروي أو الحضري، وهذا راجع بالأساس إلى فقدان الحكومة لاستراتيجية مدققة، يمكن من خلالها العمل على تجاوز هذا المشكل، باعتبار أن الحكومة أكدت غير مأمرة على أنها تتوفر على آليات عملية لتشغيل آلاف من الشباب واعتمدت أساساً على الاستثمارات كاختيارات لمراوحة هذا المشكل إلا أن كل ما عرضته الحكومة من خلال مشروع المخطط لا يتضمن إلا جملة من الإحصائيات والأرقام دون أن تبين الإجراءات العملية المحددة بتجاوز الإشكالية.

فتصنيف الحكومة للعالم القروي في المرتبة الخامسة ضمن أهدافها يجعلنا نؤكد على أن رؤية الحكومة للمسار التنموي خلال الخمس سنوات المقبلة غير مضمون النتائج، والوصول إلى نسبة نمو 5% سنوياً مرتبطاً في نظرنا بتركيز الجهود على تنمية الاقتصاد القروي والقضاء على الاختلالات الجهوية.

إلا أننا وبالأسف الشديد لم نلمس خلال السنوات الأخيرة إجراءات عملية تمكننا من استغلال موقعنا الاستراتيجي الذي يمكننا من خلق منافسة سياحية للدول المجاورة.

لقد اكتفت الحكومة بالدعوة إلى تأهيل القطاع السياحي ليساهم في تفعيل النسيج الاقتصادي الوطني، وليست هناك خطة واضحة المعالم لاستغلال تراثنا الأصيل في التنشيط السياحي ناهيك عن المخزون السياحي الذي تجسده المناطق الجبلية التي تتوفر على عناصر جذابة يمكن استغلالها لوضع دعاية مركزية لاستقطاب السياح بمختلف القارات.

وحتى إذا كانت الحكومة قد راهنت على الاستثمار في المجال السياحي فإن المساطر المعقدة والمحسوبة جعلت كثيرا من المستثمرين يحولون مشاريعهم إلى أقطار أخرى نظرا لما توفرهم لهم من عوامل تحفيزية مجانية في العقار وبثمن رمزي كتونس مثلا وغيرها من أقطار حوض البحر الأبيض المتوسط التي جعلت القطاع السياحي من أولى الأوليات.

أما في مجال تثمين الموارد البشرية نشاطر الجميع أن العنصر البشري يشكل حجر الزاوية في أية تنمية إقتصادية واجتماعية، ومن تم يصبح تطوير وتحديث نظام التربية والتعليم والتكوين اختيارا يفرض نفسه في كل مجتمع ينشد الرخاء وازدهار المواطنين، مما جعل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي وافق عليه مجلسنا يكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة لمستقبل بلادنا لأنه يخص الإنسان المغربي الذي سيرفع التحديات، وسيتحمل مسؤولية التنمية خلال العقود المقبلة.

وفي هذا الإطار لابد أن نستحضر روح المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه الذي كان له الفضل في إنجاز الميثاق الوطني للتربية والتكوين وأقره وأشرف على تفعيله وارث سره جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والواقع أن نظامنا التعليمي المعمول به منذ عقود أبان عن عجز مساهمة أشكال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بدناميكية وحركية تواكب المستجدات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية التي

يتعرض له في غياب مراقبة صارمة عن طريق الأجهزة الإدارية المختصة وعدم تحسيس المواطن بالعالم القروي بأهمية الحفاظ على هذا التراث. ومن البديهي أن المحافظة على البيئة تبدأ من وقاية الثروة الغابوية ومن العبث والإتلاف وذلك بتوفير الوسائل الضرورية لعيش المواطن القروي التي تغنيه عن استعمال المنتوج الغابوي لأغراضه الشخصية، وفي إطار تدبير الملك الغابوي نرى ضرورة تسريع وثيرة مسطرة تحديد الملك الغابوي التي تستغرق أحيانا سنوات متوالية لغياب ديناميكية النهوض بهذا القطاع.

وفي مجال الصيد البحري سجلنا بارتياح كبير القرار السياسي الهام والمتعلق بعدم تجديد اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي بهدف تشجيع وتنظيم هذا القطاع ليستوعب الاستثمار الوطني وتوفير فرص جديدة للتشغيل مع تزويد السوق المحلي بمنتوج جديد وبأثمان في متناول الشريحة العريضة للمواطنين في العالمين القروي والحضري.

ومن هذا المنطلق نتساءل عن الإجراءات التي أعدتها الحكومة لبلورة هذا الاختيار إلى واقع ملموس خصوصا وأننا نلاحظ أن دار لقمان لازالت على حالها، حيث لازال المواطن يعاني من ندرة الأسماك وارتفاع أثمانها والاستمرار في تسويقها بطريقة غير منظمة ومبتكرة من لدن الوسطاء.

ونرى ضرورة التعجيل بصياغة إجراءات تنظيمية تمكن من تجاوز الوضعية الراهنة دون إغفال الاهتمام للعاملين بالقطاع، الذين لازالوا يعانون من مشاكل مرتبطة بالتغطية الصحية والتأمين وتوفير الظروف الملائمة لتمكينهم من القيام بواجبهم على الوجه المطلوب.

السيد الرئيس،

إذا كانت الحكومة من خلال عرضها لمشروع المخطط الخماسي قد تناولت بشكل مستفيض الافاق المستقبلية لمختلف القطاعات المنتجة مراهنه على السياسة الإدماجية من أجل خلق فرص التشغيل باعتبار هذه المعضلة أصبحت حاضرة في خطاب حكومة التناوب فإن المغرب من الدول النادرة التي حباها الله موقعا استراتيجيا متكامل يجعله من طليعة الدول التي يمكن أن تستقطب أنظار العالم في المجال السياحي.

التغيير أن تحارب بعض الرواسب وتشدب وتنقح وتعبد الطريق نحو إصلاح حقيقي نابع من الإرادة السياسية ومنبثق من المعرفة الدقيقة والإلمام الموضوعي بهموم ومشاكل القطاع والعاملين فيه.

إن السياسة الصحية يجب أن تنصب على اختيارات واضحة المعالم وسليمة الأهداف ومن بينها توجيه الاهتمام نحو العالم القروي لإحاقه بركب الخدمات الصحية عن طريق مده بالأطر الطبية والمراكز الصحية المجهزة والمهيئة لاستقبال المرضى ونشر الوعي بأساليب الوقاية والعلاج وتوفير الدواء اللازم والتلقيحات الكافية والشاملة لمختلف الأمراض المنتشرة على الخصوص في البوادي، نظرا لسوء التغذية وعدم الأخذ بالاحتياطات الصحية المعهودة في الحواضر، ثانيا العناية بصحة الأم والطفل للتقليل من عدد الوفيات والحيولة دون تفشي الأوبئة والحالات المستديمة التي تنشأ من إهمال الولادة والنظام، ثالثا تشجيع الصناعات الدوائية والمختبرات وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار فيها والعمل على مراقبتها وحثها على ضمان الجودة والعرض الكافي. وكذلك وضع استراتيجية لتعميم التغطية الصحية الإلزامية لما يضمن لها تحقيق الأهداف المتوخاة منها ويتم التنسيق في هذا الإطار مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والجمعيات والمنظمات المهتمة بالشأن الاقتصادي.

هذه السيد الرئيس، حضرات السادة بعض المرتكزات التي يمكن بدونها للقطاع الصحي أن يبلغ أهدافه المنشودة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الآخوة المستشارين،

إن الحكومة قد رصدت 2,7 مليار درهم من اعتمادات المخطط للنهوض بقطاع الإسكان، فإن هذه السياسة غير كافية نظرا لتداخل مشاكله التي تفرزها ظاهرة الهجرة بالبوادي إلى الحواضر، حيث تتناسل أحياء الصفيح بشكل متنام ويقبل المواطنين على ممارسات غير قانونية تجعل المتدخلين أمام إشكالية لا يمكن حلها إلا في إطار التعرف بعمق على أسباب بروزها وظهورها بشكل ملفت للانتباه، هذه الظاهرة التي تشوه العمران خصوصا بالمدن الكبرى. كما أن سياسة

يعرفها العالم. ومن هنا يأتي دور الميثاق الوطني للتربية والتعليم والتكوين الذي نأمل أن تقوم الحكومة الحالية في بلورة مضمونه إلى واقع ملموس في ظل مدرسة مغربية ومؤسسة تعليمية تضمن تكوين إنسان مغربي مؤهل في جميع الميادين متفتح على العالم ومعتر في ذات الوقت بأصالته المغربية وهويته العربية الإسلامية فخور بمقدساته الوطنية.

وإذا كان التعليم والتكوين يشكل حقا من حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا فلائنه يعتبر من أنجع الوسائل لتكافؤ الفرص بين المواطنين دون التمييز بين الذكور والإناث وبين الحواضر والبوادي.

غير أن واقع هذا القطاع لازال ولغاية الأسف يكرس وضعية تبرز وجود التفاوت في الحظوظ، إذا قارنا وضع التعليم بالعالم القروي في بعض مناطق الملكة بالتعليم بالوسط الحضري بسبب عدة معوقات ترتبط بانعدام النيات الأساسية والتهميش الذي تعاني منه الساكنة القروية، ونأمل أن تسرع الحكومة في تطبيق مضمون الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يشكل الأرضية الصالحة لربط التعليم بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

السيد الرئيس،

إن القطاع الصحي يشكل هاجسا أساسيا يوميا في حياة الإنسان، ولذلك فهو خليف بالعناية والاهتمام ليكون مجالا خصبا للبحث العلمي والتجارب الميدانية وقد صارت بلادنا في هذا المنحى ولا أدل على ذلك من تأطيره وتنظيمه وتحديثه لهذا القطاع الحيوي انطلاقا من فجر الاستقلال حتى اليوم، ورغم الإمكانيات والاعتمادات الضئيلة التي ظلت تعتمد عليها الوزارة الوصية طيلة العقود الماضية والإنجازات التي تحققت والمقاصد التي ظهرت إلى حيز الوجود وأؤكد الرغبة الصادقة التي حدت ببلادنا من أجل النهوض بصحة المواطن والسهل على سلامتهم من كل الأمراض الطارئة والأمراض المستفحلة التي قد تعتريه.

وبالنظر إلى مضمون هذا المشروع فنحن في الفريق الديمقراطي، لا يسعنا إلا أن نطالب بتسريع الوثيرة في تطوير هذا القطاع لأننا كنا نتنظر من حكومة التناوب وهي رفعت شعار

تغيب الإشارة إلى تنظيم تظاهرات مثيلة بنية تسليط المزيد من الأضواء على القطاع الإعلامي باعتباره سلطة رابعة للوصول إلى إصلاح شامل للمشهد الإعلامي المغربي.

السيد الرئيس،

إن أي إصلاح للإدارة هو العدل وتقوية اللامركزية واللامركزية قد نال حصة كبيرة في الخطاب الحكومي حيث تم التأكيد عليها في كثير من المناسبات، بل الأدهى من ذلك فقد وضعت ميثاق حسن التدبير كاختيار سياسي، إلا أن خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 12 أكتوبر 1999 بالدار البيضاء يعطي المفهوم الجديد للسلطة ويلغي الامتيازات والاحتكارات و لأنه بدون القيام بهذه الإجراءات لن يعطي المخطط النتائج المتوخاة منه، إلا أن تخليق الحياة العامة أصبح شعارا متداولاً لا يمكن تحقيقه بالندوات والمحاضرات بل باتخاذ القرارات الفعلية وأنه لكي نرسخ دولة الحق والقانون يجب القضاء على العديد من الظواهر المتفشية التي أفقدت الثقة بين المواطن والإدارة كما أننا في الفريق الديمقراطي أكدنا غير ما مرة لإعادة انتشار الموظفين ودعم الجهات والجماعات المحلية بأطر كفاء.

ومن أجل قضاء نزيه كان لابد من إعادة النظر في كثير من القوانين التي أصبحت متجاوزة لا تساير مفهوم الدولة الحديثة مع العمل على إعادة النظر في توزيع القضاة عبر محاكم المملكة وتطهير المحاكم من كل الشوائب والتسريع في إصدار الأحكام وتنفيذها وإخراج قانون المسطرة الجنائية إلى حيز الوجود. كل هذه الإجراءات تؤدي بالأساس إلى تحصين المواطن من المظالم، كما أن تخليق الحياة العامة يتطلب توفير السبل الكفيلة بدعم اللامركزية، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق الأهداف التالية:

- تحديث الدولة من أجل تمكينها من مواجهة الإكراهات و رفع التحديات الداخلية والخارجية .
- تحرير الإدارة المركزية من المهام التدبيرية المحضة.
- عصنة مساطر إتخاذ القرارات.
- تقليص التأخير الذي يعرفه اللامركزية مع اللامركزية.
- انعاش التنمية المحلية وإعداد التراب الوطني عن طريق تأمين الحاجيات الأساسية للسكان.

التماطل التي تنهجها شركة البناء والتجهيز التي هي الأخرى تساهم في فقدان الثقة في المشاريع التي تشرف عليها، وهذه الممارسات تدفعنا إلى القول بأن قطاع الإسكان لازال دون المستوى المطلوب مادامت كل الحكومات المتعاقبة لم تستطع احتواءه ضمن منظومة قانونية تؤدي إلى تقويم المؤسسات العمومية لتفعيل تدخلاتها في القطاع مع وضع القوانين اللازمة للحد من المضاربات العقارية.

أما بالنسبة للإعلام السمعي البصري لابد من طرح السؤال التالي كيف يعقل أن التغطية الإعلامية للقناة الوطنية الأولى لا تشمل غير 88٪ من التراب الوطني؟ وأن نسبة تغطية القناة الثانية تقل بكثير عن هذه النسبة في الوقت الذي تعرف فيه المنافسة على هذا القطاع ضراوتها من طرف الفضائيات الأخرى. زد على ذلك أن تغيب المنتج الداخلي وحتى في حالة وجوده بين طابع الاستنساخ، أو التقليل الذي يهيمن عليه يولد نفور المشاهدين نحو الفضائيات الأجنبية، ناهيك عن الظرفية التي تتم بها معالجة الأخبار الوطنية والدولية والتي لا تواكب في شيء المستجدات التي يعرفها هذا المجال على أكثر من مستوى لضمان ربط المواطنين بمحيطهم الوطني والدولي.

وإذا كنا نسجل هذا التقصير في ظل المعطيات المتوفرة في هذا الباب ضمن المخطط الخماسي الذي نحن بصدده فإنه لابد من الإشارة كذلك إلى تغيب الحكومة إلى الاعتناء بالعنصر البشري العامل بهذا القطاع وعدم الإشارة إلى الإمكانيات التحفيزية التي ستوضع رهن إشارته من أجل ضمان سليم لبلوغ الأهداف المسطرة بغرض الرفع من مستوى هذا القطاع العمومي، وهو لن يتأتى إلا بتوفير مراكز للتكوين وإعادة التكوين علما بأن ما يجري العمل به حالياً هو عبارة عن اجتهادات شخصية ومواهب لازالت في حاجة إلى المزيد من الصقل ويتجلى ذلك على وجه التحديد في المنشطين التلفزيونيين والإذاعيين الذين هم في أمس الحاجة إلى مراكز تكوينهم التكوين السليم الكفيل بمساعدتهم على القيام بأدوار التنشيط المنوط بهم.

وبهذا الخصوص أيضا نطالب بإخراج توصيات المناظرة الوطنية الأولى للإعلام إلى حيز الوجود وفي نفس السياق نتساءل عن أسباب

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 - 2004 ونحن بصدد مناقشة هذا المشروع نرى من اللازم إثارة مجموعة من الملاحظات المحيطة به.

لقد شرع مجلسنا الموقر في مناقشة مشروع المخطط في وقت جد متأخر لأن الحكومة لم تتقدم به إلى البرلمان إلا بعد أن شرعت في إنجازه من خلال القانون المالي الذي وافق عليه البرلمان، فنحن نناقش مشروعا أنجزت منه الحكومة ما يقارب الخمس.

ثانيا : إن الظروف التي أحاطت بإعداد هذا المخطط طبعها الاستعجال والتردد، فقد سمعنا بمخطط التنمية 99 - 2003 ثم تأجيله سنة أخرى إلى أن تقدمت الحكومة بالمشروع الحالي 2000 - 2004.

ثالثا : إن الشروط الموضوعية لمناقشة المشروع بمجلس المستشارين لم تكن صحيحة بتاتا نظرا لأن الدورة الربيعية قد عرفت نهايتها إجراء قرعة تجديد ثلث المجلس من جهة ومن جهة ثانية فإن أغلب أعضاء هذا المجلس هم رؤساء جماعات ورؤساء غرف مهنية تزامنت أشغال لجان المجلس بالتزاماتهم المحلية في تدشين مجموعة من المشاريع الإنمائية المحلية بمناسبة عيد العرش المجيد، بالإضافة إلى كون هذه الفترة تعتبر نهاية للدورة مما جعل المناقشات لا تبلغ مداها ومررت في عجلة منقطعة النظير، فكيف يعقل أن يناقش قانون المالية خلال شهر بينما لم تتجاوز مناقشات مشروع المخطط 15 يوما؟

رابعا : إن الحكومة التي أحالت على البرلمان الحالي في دورته الأولى القانون التنظيمي للمالية الذي ينظم مسطرة مناقشة القانون المالي ولم تفكر في تضمينه مجموعة النصوص المتعلقة بمسطرة مناقشة مشروع المخطط، خصوصا وأن دستور سنة 96 قد نص بشكل صريح على المخطط، مما أثار ثغرة قانونية، أثرت بدورها على مناقشات هذا المجلس بشكل سلبي لأن المسطرة لم تكن واضحة.

أما بالنسبة للشؤون الخارجية والتعاون، فإننا نسجل التحرك البطيء الذي تعرفه تمثيلات المغرب بالخارج خاصة على المستوى القنصلي الشيء الذي ينعكس سلبا على مطالب خدماتها بالنسبة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج الذين يتكبدون عناء السفر الطويل ومشاقه بهدف قضاء بعض مشاغلهم الإدارية.

إن الحديث عن هذه القنصليات يجرنا كذلك إلى طرح الخصائص الذي تعاني منه أغلبها على مستوى العديد من المصالح، كغياب القضاة الشرعيين والعدول وموظفي البطاقة الوطنية، زد على ذلك أن وضعية العاملين بهذا القطاع أصبحت تطرح نفسها ويكل إلحاح لأنه لا يعقل أننا لازلنا نعتمد في ذلك على مساطر متاكلة بفعل مرور الوقت والتي أصبح المناخ الحالي الذي نعيشه، يفرض إعادة النظر في هيكله آليات العمل الدبلوماسية والقنصلي وتفعيلها حفاظا على سمعة المغرب.

أما بالنسبة لإشكالية تعليم اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية بالخارج فإنها أصبحت تتطلب وبكل عجلة التعامل معها وبكل مسؤولية وذلك من خلال إعادة النظر كلية في الطاقم التعليمي الموفد إلى البلدان الأجنبية بهذا الخصوص، وكذلك الشأن بالنسبة للمقررات التعليمية للغة البلد الأم، والتي أصبح من الضروري مراجعتها مراجعة شاملة تراعي التطورات التي يعرفها المشهد التعليمي بالبلدان المضيفة خاصة وأن الطريقة المتبعة حاليا في هذه المناهج أفرزت نفورا طبيعيا داخل أوساط الطفولة المهاجرة.

ولذلك فإن مسألة تعليم اللغة لأطفال جاليتنا في الخارج هي في حاجة إلى مراجعة شمولية كالخصائص في عدد المعلمين الموفدين من المغرب لهذا الغرض والذي يبقى دون...، وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار، يعني النظام الجديد ما فيه حتى سلطة تقديرية للرئاسة، الآلة هي التي... شكرا للسيد المستشار، الكلمة عند فريق الإتحاد الدستوري للمستشار السيد أحمد بنا.

المستشار السيد أحمد بنا :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

الابتكار لدى الشباب وإدماجه في مسلسل الإنتاج بغية تحقيق تنمية مندمجة لسد العجز والتفاوت الاجتماعي والمجالي، كما دعا جلالة الملك إلى تشجيع المقاول الوطنية وذلك بهدف مشاركتها الفعالة في بناء مغرب قوي اقتصاديا ومتضامن اجتماعيا ومجاليا، فلا يسعنا في معرض هذا التدخل إلا التنويه بالمبادرة الملكية السامية لتمديد الإعفاء من الضريبة المباشرة بالنسبة للفلاحين إلى سنة 2010.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

تلكم مقتطفات من المعالم الرئيسية لمستقبل المغرب كما تصوره رمز سيادته وضامن استمراريته جلالة الملك المفدى محمد السادس في خطاب عيد العرش الأخير، وتلكم أيها السادة مرجعيتنا عند مناقشة مشروع المخطط، فهل استطاع هذا المشروع بلورة هذه التوجيهات السامية؟ وهل استطاع مشروع المخطط ترجمة تطلعات كل فئات الشعب المغربي إلى التقدم والنماء ورفع تحديات العولة؟

إن الحكومة قد أسست رؤيتها للمخطط على مؤشرات عامة للاقتصاد من ضمنها:

- 1 - إن تكوين الرأسمال الثابت سيصل إلى وثيرة 560 مليار درهم.
- 2 - إن معدل النمو في الناتج الداخلي الخام سيصل إلى وثيرة 5% سنويا.
- 3 - إن معدل الاستثمار سيصل إلى نسبة 28% من الناتج الوطني.
- 4 - سيبلغ مجموع الاستثمارات إلى 150 مليار درهم.
- 5 - إن الادخار سيرتفع إلى 27% من الناتج الداخلي الخام.

إن التحدي الذي يجب أن يرفعه الاقتصاد الوطني هو التسريع المتواتر بنمو الاقتصاد، وذلك بهدف تقليص معدل البطالة تدريجيا والرفع من مستوى العيش لدى المواطن المغربي في محيط اقتصادي دولي متميز بسرعة النمو، ولبلوغ هذه التحديات من المفروض على الحكومة أن تضع استراتيجية قوية تنبني على التحكم وتطوير

كل هذه الملامسات جعلت الكل يلاحظ أن هذا المخطط يمر في جو تغلب عليه المزايدات السياسية مما جعل الجميع لا يبالي بما حوله، فقد لاحظتهم جميعا البرودة التي يقابل بها الرأي العام هذا المخطط. ونحن في فريق الاتحاد الدستوري وحرصا منا على أن تكون مناقشتنا مناقشة موضوعية لمشروع هذا المخطط تحدينا كل الملامسات والظروف وكان إصرارنا كبيرا على تحليل مقتضياته ومضمونه والاقتصادي والاقتصادي وعيا منا بأن المخطط ليس فقط أحلام كما أرادته الحكومة ولن أداة للعمل ونشجا لتحقيق تنمية مستدامة وللرفع من مستوى معيشة الشعب المغربي وتطويره في جميع الميادين، بل إننا مؤمنون أن المخطط هو ترتيب للأولويات قبل كل شيء.

ومقاربتنا لن تكون متفائلة ولن تكون متشائمة، لأننا في الإتحاد الدستوري نمتلك الوعي والنزاهة الفكرية والوضوح في الرؤيا، مما يجعلنا نسارع إلى تثمين ودعم المكتسبات الوطنية دون تفاؤل زائد ونبحث ونتقصى حقيقة الأشياء للوقوف على الثغرات دون تهويل أو تشاؤم مفرط لأننا كنا ومازلنا على قناعة بأن التوابث والمقدسات الوطنية راسخة وكان مبعثنا إلى السير بالتجديد نحو الأمل والثقة في المستقبل.

أما بخصوص المشروع في حد ذاته فإن أهم مرجعية يمكن اعتمادها في مناقشة المشروع المعروض علينا والتوجيهات الملكية السامية التي عبر عنها جلالتة في أكثر من مناسبة وخاصة في خطاب العرش اليوم الأحد 30 يوليوز 2000، حيث أكد نصره الله وأيده على المفهوم الجديد للسلطة والذي يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبير الشؤون المحلية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية، كما دعا جلالة الملك الحكومة إلى ترسيخ دولة الحق والقانون وإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي والسهر المستمر على تخليق الحياة العامة وثقافة المرفق العام.

كما أكد جلالة الملك بالنسبة للتنمية الاقتصادية وماتستوجبه من بناء اقتصادي جديد على مواكبة العولة ورفع تحدياتها على ضرورة إيلاء أهمية خاصة للتنمية القروية، وذلك بهدف تنويع مصادر دخل الفلاح ورفع العزلة عن العالم القروي والحرص على حفظ الثروات الطبيعية ضمن تنمية مستدامة كما حث جلالتة على تشجيع روح

انطلاق الاستثمار، وذلك نظرا لبطء العمل الحكومي في مجال تعزيز اللامركزية والإسراع بمراجعة الميثاق الجماعي وتفعيل دور المجالس الجهوية إقتصاديا واجتماعيا، وذلك بالانتقال من مفهوم الإدارة الترابية إلى مفهوم الإدارة الاقتصادية.

7 - بطء وثيرة الاصلاحات بالسوق المالية التي تحتاج إلى مراجعة شاملة لضمان تدبير جيد للإدخار الوطني، وذلك من خلال تخفيض نسبة فوائد قروض الاستثمار، وتبسيط المساطر، ومراجعة النظام الضريبي الذي لازال يشكل عائقا كبيرا أمام الاستثمارات.

8 - تصفية المشاكل العقارية التي تنتج عن تعقد مساطر انتقال الملكية وتجاوز الصعوبات التي تطرحها طبيعة الملكيات العقارية التي تعيق الاستثمارات الفلاحية والصناعية والاقتصادية.

9 - التعثر والتماطل الذي يعرفه مشروع مدونة الشغل التي تعتبر الرهان الأساسي لبناء علاقات إجتماعية متوازنة بين كل الأطراف تحترم حقوق المفاوضة، وتعزز حقوق الشغيلة.

إننا في الإتحاد الدستوري وانطلاقا من وعينا بهذه الصعوبات والمشاكل، وبناء على إحساسنا بضرورة العمل على تجاوزها كنا نطمح بأن يكون مشروع المخطط أكثر تفاعلا لتحقيق معدل نمو مستديم ومتصاعد ليصل إلى 7%، هذا المعدل الكفيل لامتصاص البطالة وخلق دينامية اقتصادية كبيرة تمكن بلادنا من تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

إلا أننا وقيمنا الليبرالية نقرض علينا استقرار المعطيات الحاضرة ليكون الرهان على المستقبل رهانا منطقيا وسليبا، وذلك مما يجعلنا نقر أن بطء العمل الحكومي وتعثره لن يمكن بلادنا من الخروج من وضعية الركود الاقتصادي ولن يمكن أيضا من تحقيق معدل نمو مستديم يصل إلى 5%، كما راهنت عليه الحكومة في مشروع المخطط.

السيد الرئيس،

التوازنات المالية والتسريع بوتيرة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ثم دعم القطاع الخاص ليتمكن من المساهمة في تأهيل الاقتصاد الوطني ووضع مخطط مدروس لإنعاش الشغل. فنسبة النمو الاقتصادي المسجلة خلال السنوات الأخيرة غير كافية بل تكاد أن تكون منعدمة غير قادرة على امتصاص التزايد المستمر في نسبة الساكنة النشيطة، ولن تمكن من تحقيق تطوير في المؤشرات الاجتماعية - فالاستثمار منحصر ولم يخرج بعض المستثمرون من حالة الانتظار، وذلك نظرا لضعف معدلات الادخار والقدرة التنافسية لدى المفاوضة.

ولهذا فإن الحكومة عليها أن تتصدى بكل شجاعة إلى المشاكل التالية:

1 - تراجع الاستثمارات وضعف الادخار الوطني. فلم تتجاوز الاستثمارات 22% من الناتج الداخلي الخام، كما استقر الادخار لسنوات عديدة في حدود 20%.

2 - تراجع المداخل الضريبية المرتبطة بالتجارة الخارجية نظرا لمراجعة الأسعار الجمركية والتي ستعرف تراجعا كبيرا بدخول المغرب اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

3 - ارتفاع كتلة الأجور التي لازالت مستمرة في امتصاص الجزء الكبير من تحملات الدولة التي تتعدى نسبة 21% من الناتج الداخلي الخام.

4 - ضعف الانتاجية نظرا لنسبة النمو الهزيلة التي سجلتها بعض القطاعات المنتجة بل هناك تراجع وركود كبير في العديد من القطاعات.

5 - لزال الاقتصاد المغربي رهينا بالظروف المناخية بفعل الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في نمو الناتج الداخلي الخام، مما يتطلب من الحكومة على العمل على تنمية العالم القروي وإعادة النظر في السياسة الفلاحية ودعم القطاعات الغير فلاحية.

6 - الإطار المؤسسي الذي لازال يعرف تعثرات كبرى تعرقل الإصلاح المؤسسي وتقلص من إمكانيات مساهمته في

الوطني، كما أنها تشغل أيادي عاملة هائلة سواء تعلق الأمر بقطاعات الفلاحة أو الصناعة أو التجارة أو الصناعة التقليدية، إلا أن المناخ العام يضعها أمام صعوبات تعيق تطورها ونموها، فسياق العولة يتطلب وضع سياسة خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة لأنها ستتحمل العبء الأكبر في المنافسة الأجنبية بتجهيز وتنظيم ضعيف في غياب أي سياسة حكومية للنهوض بها.

فإذا كان المخطط وثيقة سياسية اقتصادية ومالية تضعها الحكومة لتنفيذ برنامجها وإذا كان يمثل وثيقة لتوضيح الرؤيا والأهداف التنموية وانطلاقا من حرص الحاجيات واختيار الأولويات وضبط الإمكانيات واستعمال مجموعة من الوسائل والأهداف، فإن هذا المشروع الذي تقدمت به الحكومة باعتباره تاسع مخطط يعرفه المغرب منذ الاستقلال لم يرق إلى وضوح الرؤية وتجاوز الإختلالات التنموية المجالية والاجتماعية.

ذلك أن هذا المخطط جاء في ظل ظرفية يحتل فيها المغرب المرتبة الخامسة على مستوى التنافسية في افريقيا وتونس في المرتبة الأولى، ثم جزر موريس وناميبيا. وهذا المخطط جاء في ظرفية صدر فيها تقرير عن البنك الدولي يتعلق بالاقتصاد المغربي الذي اعتبر أن الوضعية الحالية تنذر بالخطر ويجب معالجة الأمور بكامل السرعة، فالوضعية قد تآزمت وأصبحت أخطر مما كانت عليه. لقد أرجعنا هذه الحكومة إلى برنامج تقويم هيكل جديد من نوع آخر يضع ضمن أولوياته التشغيل ومحاربة البطالة، وعض أن تتقدم الحكومة بمشروع مخطط يحمل أمانى دون ترتيب الأولويات ولا ترقيم الأهداف، مما يجعلنا غير قادرين على التعامل معه كمرجعية إلا من باب المجازفات، فقد تقدمت الحكومة بمشروع لا ينضبط للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنت الأهداف الكبرى للمخطط وحظوظ إنجازها، ورسمت المنهجية الجديدة الواجب اتباعها والمقاربة المستعملة، وضبطت ميكانيزمات تنفيذ وتطبيق المخطط، ووضعت ترتيب الأولويات بشكل عقلاني ومؤسس، كما أنها حصرت الفاعلين المنوط بهم تنفيذ المخطط، ومع ذلك لم ينضبط المشروع لهذه التوجهات السامية.

كما أن الحكومة سارعت إلى وضع مخطط قبل الإنتهاء من الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، فماذا أعددتكم للنهوض

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لقد دخلت اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي إلى حيز التنفيذ بتاريخ 1 مارس 2000، مما يهدد جزءا كبيرا من النسيج الاقتصادي بالانقراض كما أن ميزانية الدولة ستتحمّل نقصا كبيرا في المداخيل بسبب إزالة الحواجز الجمركية بنسبة 2.5% من الناتج الداخلي الخام، وستتعرض نسبة 40% من اليد العاملة إلى التسريح والبطالة، فما هو دور المخطط في تجاوز هذه الإختلالات؟ إننا لم نعثر من خلال دراستنا على مشروع المخطط إلا على جزئيات وإشارات عاجزة على استيعاب حقيقة الاقتصاد المغربي ووضعيته الراهنة.

إن القطاع الصناعي يعتبر رهانا أساسيا لبناء اقتصاد وطني صلب قادر على مواجهة تحديات العولة وتحرير المبادلات، إلا أنه لم يكن قادرا على تحقيق ذلك إلا إذا تمت معالجة الاختلالات والمشاكل التالية:

- تعاني الاستثمارات الوطنية في مجال الصناعة ببلادنا العديد من العوائق من ضعف البنيات التحتية نتيجة تعقد نظام الملكية العقارية من جهة وارتفاع أثمان الأرض.

- ثم تعقد المساطر الإدارية وتعدد المصالح المتدخلية في الإستثمار، فأين هو الشباك الوحيد؟

- هذا بالإضافة إلى ارتفاع التحويلات الجبائية وتعقد النظام الجبائي المغربي بالإضافة إلى الفساد الذي يرتفع في صفوف المسؤولين على قطاع الضرائب.

كل هذه الأسباب كفيلة بعرقلة نمو الإستثمارات الوطنية وبالحد من فعالية القطاع الخاص في المساهمة في الإقلاع الاقتصادي، خصوصا وأن الحكومة قد راهنت على القطاع الخاص لتمويل نسبة 60% من الاستثمارات التي تضمنها مشروع المخطط.

إن المقاولات الصغرى والمتوسطة آلية ناجعة وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني فهي تمثل نسبة 95% من النسيج الاقتصادي

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين أقدم تدخل فريقي حول مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي أُحيل على مجلسنا هذا بعد التصويت عليه من طرف مجلس النواب، وإن تناول المخطط من فريقي سيكون حسب المحاور الآتية :

- لماذا المخطط؟

- المرجعية الدستورية للمخطط وكذا السياسية.

- التوجهات الملكية للمخطط.

- المحاور الأساسية للمخطط.

- المخطط والقوانين المالية السنوية.

- المخطط والبرنامج الحكومي.

- وسائل تنفيذ المخطط.

- لماذا لم نقدم تعديلات على المخطط.

- ماموقفنا من المخطط؟

السيد الرئيس،

لقد تطورت الأنظمة السياسية في العالم تطورا ملحوظا في القرن الماضي، وأفرزت في نهاية القرن أنظمة ديموقراطية تختلف عما كان عليه الأمر من قبل، وأضحت الاستراتيجية الكبرى والتحالفات الإقليمية والجهوية وسيلة من وسائل الوجود وضمان المصالح، وانتقلنا من مرحلة تنافس قطبين إلى مرحلة القطبية الواحدة، وغدا مفهوم المصلحة الاقتصادية ساحقا لكل المفاهيم وكل العلاقات التقليدية المتعارف عليها. والتحالفات لا تكون إلا بين الأنداد ولذلك يأتي مفهوم التأهيل العنصر الأساسي للبحث عن الحليف الذي تربطك به قواسم وتجمعك معه مصالح أجلا أم عاجلا.

بالمناطق المعوزة وإلحاقها بدينامية التنمية؟ ماذا خصصتم لإدماج الشباب العاطل وخريجي الجامعات في مسلسل الإنتاج؟ ماذا عن الفقر ومحاربة التهميش والإقصاء؟ وماذا عن إشراك المرأة في التنمية؟ هل مازلتم عن الخطة المشؤومة التي فرقت الشعب المغربي وأحدثت الفتنة داخله بدون فائدة؟ فإذا انطلقنا من منهجية عمل الحكومة على مستوى قوانين المالية السابقة وإذا اعتمدنا على البطء في الإنجازات والإصلاحات خلال الثلاثة سنوات الماضية مقارنة مع طموحات الشعب المغربي بالمقارنة مع المبادرة الملكية السامية، يظل المخطط مجرد افتراض لغوي في غياب تصور واضح للإصلاحات الموكبة لما هو موضوع في المشروع، وبدون تلك الإصلاحات، لا يمكن تنفيذ المخطط وهذا ما نلمسه في الوثيقة التي تدارسناها.

فالمخطط لم يتضمن أي إجراءات جديدة وعميقة لحل معضلة التمويل خصوصا في المجال الفلاحي والغابوي وفي قطاعات الصناعة والصناعة التقليدية والصيد البحري، ولم يتضمن مشروع المخطط أي تصور لتخفيف مديونية الفلاحين وتنويع مصادر التمويل للاستثمارات الفلاحية ولم يتضمن ضمن ذلك المخطط أي إشارة لمراجعة النظام الجبائي وسعر الفائدة البنكية وتبسيط مساطر التمويل وحتى ما تضمنه المشروع من نفقات التجهيز والاستثمار قابل للمراجعة وللحكومة كل الإمكانيات التشريعية للتملص منه من خلال القوانين المالية المقبلة لأن المخطط لا يلزمها بشيء بموجب المواد 24 و 45 و 46 من القانون التنظيمي للمالية.

وذلك ما يجعلنا نشك في ميكانيزمات هذا المخطط الذي سيبفرغ من محتواه لا محالة وسيتركنا والشعب المغربي في دوامة الانتظار التي ابتكرتها وأتقنت صنعها حكومة التناوب منذ توليها تقاليد تدبير الشأن العام، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد جوهري رئيس فريق الحركة الشعبية، فليتفضل.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس،

في المادة 24 و25 من القانون رقم 7-98 المتعلق بالقانون التنظيمي للمالية.

وتأتي الرسالة الملكية المؤرخة في 28 شتنبر 1998 الموجهة إلى السيد الوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي، كما ذكرت كوثيقة أساسية لضبط مغزى المخطط الذي يرتضيه جلالاته لهذا البلد تمشيا مع المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاقتصادية الجديدة بعد توليه الملك وانتقال أمانة تدبير شؤون البلاد إليه مع انتقال سرها من والده ووالدنا جميعا جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه.

وإن الرسالة الملكية جعلتنا في الحقيقة وجعلت الحكومة وكل المتتبعين والمحللين والمعنيين لا يتيهون في البحث عن أسس المخطط ولا الاجتهاد الكبير في البحث عن معالنه، إذ رسمته بخطوط كبيرة ومعالم واضحة وهي :

- النهوض بالمناطق المعوزة وإحاقها بدينامية التنمية،

- إدماج الشباب في مسلسل الانتاج، إشراك المرأة في الأنشطة التنموية،

- محاربة الفقر والتهميش والإقصاء.

ونحن نتذكر أن السيد الوزير الأول كان قد وعد باسم الحكومة بتقديم مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبرلمان في دورة أكتوبر الماضي، فلم يتم ذلك وعمدت الحكومة إلى تقديم ميثاق التربية والتكوين الذي عقدت له دورة استثنائية. ومعلوم أن ميثاق التربية والتكوين هو محور أساسي مرتبط بالتنمية الشاملة العامة للبلاد وهنا أستحضر قول جلالة الملك محمد السادس في خطاب أول أمس خطاب العرش يوم 2000/07/30، حيث قال بأن الشعوب لا تموت بالفقر ولكنها تموت بالجهل.

وقد وجدنا أنفسنا ونحن نناقش هذا الميثاق خارج نطاق مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلماذا هذا الاضطراب في إعداد المخطط عن طريق لجن عددها يساوي عدد الحقائق الوزارية؟ تم تأخير كخطط أساسي وتقديم ميثاق التعليم عليه وإفراد هذا الميثاق بدورة استثنائية الشيء الذي جعلنا نفهم وبكل جلاء أن الحكومة

وقد فرضت هذه التوجهات نفسها على المغرب في العقد الأخير من هذا القرن، ونادى جلالة المرحوم الحسن الثاني بالرجوع إلى المخطط على اعتبار أنه وسيلة من وسائل التأهيل لركوب قاطرة النمو ومضاهاة الدول المتقدمة. وزكى هذا التوجه السياسي التصويت على الدستور المراجع سنة 96. وجاءت حكومة ما قبل التناوب أو حكومة التناوب التوافقي وأخذت على عاتقها في تصريحها الأول التزامها أمام البرلمان بأنها ستعيد المخطط وستجعله أساسا لعملها ومنهجها لسلوكها، ومضت السنة الأولى من تحملها أعباء المسؤولية، ومضت السنة الثانية وها نحن في منتصف السنة الثالثة ولا زلنا نتناول ونتدارس ونتباحث المخطط الخماسي رغم أنه ليس خماسيا إذ انقضى من عمره سنة قبل ازدياده.

إن التخطيط كما هو متعارف عليه يعني تحديد قائمة من المشاريع، تبدو حين وضع المشروع ذات أولوية ترصد من خلالها كل الطاقات وتجندلها كل الإمكانيات، فهو خيار لاستراتيجية تضمن التنمية إما في مجال معين أو مجالات مترابطة وهي أيضا سعي لتعميق وتوسيع مجال ديمقراطية الحياة الاقتصادية والسياسية وضمان العدالة وإصلاح الإدارة، وباختصار فإن المخطط هو منهج للتقويم والإصلاح أو التجديد أو الخلق في مجال معين مرتبط بالمكان والزمان والوسائل، وبطبيعة الحال على أسس من العقلنة والواقعية وحسن تدبير المخطط المرسوم لبلوغ الهدف المنشود في الوقت المحدد.

إن وضع المخطط ليس أمرا سهلا المنال، ولا في متناول قطاع من القطاعات، بل هو منهج للدولة الذي تراعي فيه الأمس واليوم والغد، وتراعي تحولات المجتمع وحركيته وتطوره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهضم هذه المتطلبات لبلوغ النفاذ إلى الأولويات، والفرض كما يقال قبل السنة، والسنة قبل المستحب.

السيد الرئيس،

إن المرجعية للمخطط ونحن في دولة الحق والقانون هي الدستور المكتوب بطبيعة الحال والتوجيهات الملكية السامية التي تعتبر هي أيضا مقدسة وملزمة وواجبة النفاذ، وقد تقيدت البلاد بالمخطط وأدخلته ضمن ميكانكية التشريع وآليات التدبير للشأن المالي، ويظهر ذلك جليا

كثير من المقولات. وعند فحص مضمون المخطط نجد أنه تجميع لمنظور القطاعات الحكومية من جهة ونوع من مشاريع القوانين المالية المرتقبة للسنوات المقبلة من جهة أخرى، وقد يقول قائل وهل المطلوب أكثر من ذلك؟ فنقول إن المخطط هو إعداد مستقل بذاته منبثق من أفكار رئيسية، بل من توجهات أساسية لتصور مستقبلي بعيد عن الإغراق في جزئيات التدبير اليومي التي هي شرايين تمد الأوردة بالدم المتدفق لبلوغ غاية التنمية المنشودة.

وليس الأمر مناسفة ولا جحودا ولا نكرانا، ولكن نقصد إلى أن الحكومة لم تستطع، بل قد أقول لم ترد بالإرادة السياسية أن تجعل من المخطط محورين أو ثلاثة محاور أساسية أو نقول أن تأخذ قطاعا من القطاعات المهالكة في المجتمع والتي تئن من مرض عضال فتعالجه في مخططها وتدبر أمره في منهجية يتفق عليها الجميع وتمويل خاص استثنائي ويأتي مخطط آخر فيعالج المجالات المتبقية وبذلك نصل إلى ما نتحدث عنه من تأهيل المغرب في أفق 2010.

إن تشتت الجهود وتشتت الإمكانيات وتشرذم التوجهات وتعدد البرامج السياسية وقراءة تسيير الشأن العام قراءات إنتخابية ضيقة وقراءات محلية أو مجالية ضيقة هي عامل من عوامل ليس فقط عرقلة لتطور البلاد، بل أيضا الإجهاز على بعض المكتسبات التي نسعى جميعا إلى تحقيقها وليس في كلامي أي غموض ولا ضبابية.

فالمخطط أتى بسلسلة من المشاريع بدون تقييم وبدون توقيت زمني وأحيانا حتى بالجدوى وبالمنفعة المقصودة منها وبالآثار الاجتماعية المتوخاة منها أيضا، وأكثر من ذلك فالعمود الفقري للمخطط هو طرق التمويل، حيث اعتمد على التمويلات الكلاسيكية العادية التي تمول الميزانيات العامة للدولة أو بعض الدراهم الممنوحة للجماعات المحلية والتمويلات التي كنا ننتظرها ونعول عليها أن تحقق الآمال المرجوة هي المتعلقة بفتح رأسمال بعض المؤسسات العمومية، مثلا اتصالات المغرب، إذ قيل أن المدخول الأولي المرتقب سيكون في حدود 40 أو 50 مليار درهم، ولم يقع إبخال هذا الاحتمال كعنصر من عناصر تمويل المخطط، الشيء الذي سيضفي على الحكومة المصادقية لو قدمته، ولكن نشتم رائحة تشبه رائحة مصير الأموال المودعة بصندوق الحسن الثاني

اختلطت عليها المقاييس واختلط عليها الأصل والفرع واختلطت عليها الأولويات، فضعاف كثير من الوقت في جدال عقيم سأعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

إن المخطط كما قدم للبرلمان هو في جزأين، الجزء الأول عنوان بالتوجهات والأفاق الإجمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجزء الثاني يهتم التنمية القطاعية اندرجت تحتها أبواب ثلاث :

- الباب الأول : الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية.

- الباب الثاني : القطاعات المنتجة.

- الباب الثالث : البنية التحتية الاقتصادية.

- الباب الرابع : الإدارة العامة.

السيد الرئيس،

إن التساؤل المشروع هو هل إن المخطط استجاب لمضمون الرسالة الملكية ونفذ إلى عمقها وروحها وبالتالي عكس رغبات وتطلعات ملك البلاد والشعب المغربي؟

بالرجوع إلى البرنامج الحكومي من جهة وإلى تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان - في يناير الماضي وبصفة عامة إلى تدخلات الحكومة - ومن خلال الصحافة والخطب الرسمية والندوات وكل النشاطات الرسمية نجد أن المخطط هو في الحقيقة صادر عن هذه الحكومة لا يمكن أن يخرج عن نطاق نشاطها خلال هذه الفترة، وقد قارنا تدخلاتها كما قلت سابقا عند مناقشة القوانين المالية والميزانيات القطاعية للبرلمان، فلم نجد إلا مرجعية واحدة وهي التصريح الحكومي، وتكرار ما جاء في الخطوط العريضة لهذا التصريح وهو في الحقيقة أمر طبيعي.

إلا أن ما يجعلنا نشعر بغياب الجديد هو اختلاط الأولويات والأسبقيات، وتضارب أفكار الوزراء المتعددة الاتجاه في الحكومة وتناقض بعضهم مع بعضهم أحيانا، وتصريح بعضهم في أحيان كثيرة على أنه عاجز عن الوصول إلى التنسيق المناسب مع زملائه، وأحيانا في نفس القطاع، فيزداد تخوفنا على مسار المخطط ويتسرب الشك إلى

واعتبارها -أي المقابلة - أداة من أدوات التنمية وصيغة من صيغ التشاور والتحالف مع الدولة لتطعيم الشأن العام ومساهمة في تقدم وازدهار المجتمع.

إذ المقابلة المغربية كما تعلمون التي تعتمد عليها الدولة الآن وتطلب ودها في كل مناسبة لازالت تتصف بأنها مقابلة عائلية تقليدية ذات مظلة إدارية، تتغذى من المؤسسات العمومية، وتعيش مع الإدارة التي تكون بينها وبينها جولات الغضب والرضا والتدمير والاستجابة، ولازالت المعالم غير واضحة بين المقابلة والدولة، فلم تستغني الأولى عن الثانية ولم تقف المقابلة صامدة أمام الهزات العنيفة التي أصابتها.

ولعل التراجعات التي تحدثت عنها الإحصائيات في الناتج الداخلي الخام ونسبة النمو وتردي مردودية وفعالية البورصة، ونفاقم إغلاق المعامل، والاستغناء الجماعي لليد العاملة وتردي أوضاع الشغيلة، وتصاعد صيحات طالبي التشغيل ناهيك عن عادات الاعتصامات والتظاهرات والتفتن في طرق الاحتجاج على جميع الأصعدة وحتى داخل الإدارات العامة وداخل إدارات لم يسبق أن احتجت ولا يظهر أنه عانى العاملون بها أي حيف أو ظلم.

السيد الرئيس،

إن التساؤلات والاستفسارات والبحث عن منطق الأشياء تتعاضم وتتصاعد، وما نبحت عنه هو ما يهدئ من روعنا وما يقلل من تشكنا في مصداقية الحكومة لأن العمل الجاد ليس له إلا مقياس واحد وهو أنه يفرض نفسه ولا يحتاج إلى تدخل يدعمه أو يفرضه، فالمخطط الذي نحن بصدد مر من عمره سنة قبل ميلاده.

وهو مخطط كما قلت سابقا سبقه جذع من جذوعه الأساسية وهو ميثاق التربية والتكوين، وهو أيضا مخطط جاء عقب التصويت بأيام قليلة على قانون المالية النصف السنوي، فكيف نستطيع أن نتحمل هذه الازدواجية في التخطيط؟ وهنا ليس بمفهوم المخطط ولكن في تناول الأشياء.

واليوم ونحن في بداية شهر غشت من سنة 2000، لقد سطرت

معالم القانون المالي السنوي 2001 والذي سيحال على البرلمان بعد 70

الذي فتح بمرسوم تجاهل المؤسسة البرلمانية، وامتص مداخل تفويت الهاتف المحمول فلم يرد ذكره لا لهذا ولا لذلك.

إذا كان المخطط وفي نفس السياق هو استراتيجية مستقبلية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في زمن معين، فما مصير ما تتوقعه الحكومة من فتح لرأس مال الخطوط الملكية المغربية؟ وفتح رأسمال البنك الشعبي؟ فلماذا لم يتحدث المخطط عن هذه الخطة أو الخطط الجهنمية التي تفرغ الخوصصة من أهدافها ومراميتها؟ إذ تجرد المؤسسة العمومية من 30% أو 40% أو 48% من رأسمالها، وبعد ذلك تدفعها إلى الخوصصة بعد أن تكون قد حققت الأهداف الرقمية المتوخاة من البحث عن مداخل وتوازنات مالية وليست اجتماعية؟ أطيل في هذا الموضوع، لكن أطرح السؤال لماذا لم يتحدث عنها المخطط كوسيلة لتمويل المخطط؟

ونخشى من أن المخصصات لتمويل المخطط سيتم توزيعها باعتماد الألوان السياسية للأحزاب التي تتولى تسيير شؤون البلاد أي الأحزاب الحكومية وقد أخذنا الدرس والمثال من رصد اعتمادات صندوق الحسن الثاني لتمويل بعض القطاعات.

السيد الرئيس،

إن تناولنا للجزء الثاني للمخطط يجعلنا لا نخرج من السياق الذي ذكرناه أعلاه لأن التمويلات المقترحة للمخطط كله هي 567 مليار درهم منها مليار و624 مليون مخصصة للعدل و10 المليار و545 مليون للفلاحة ومليار و530 مليون لقطاع الداخلية، وهذه أمثلة فقط نسوقها للتدليل على أن الجهود مبعثرة ولأن الإصلاحات التي نأملها وتتغنون بها لن نستطيعوا بلوغها بهذه الطريقة بالعمل وبهذا الأسلوب في التسيير والتدبير.

وأكثر من هذا وأحسن منه هو أنه بنفس المبالغ المالية التي يتطلبها المخطط نجد كما ذكرت أن 576 مليار درهم تذهب أدبيات المخطط وتوجهاته إلى أنها تعتمد الثلاثين منها، الثلاثين من 576 مليار يتوجب الحصول عليها من القطاع الخاص، هذا القطاع الذي لم ينص المخطط على التشجيع اللازم والتحفيز الضروري له، ليطمئن المقاولون والمقاولات والمستثمرون والمستثمرات على أموالهم وأرزاقهم ومشاريعهم،

اليقين أنها ستتخلص في ظروف غير مواتية من هذا المخطط، وهي تتسابق مع الزمن ناظرة إلى الانتخابات المقبلة ملتفتة إلى أن وعودها باتت ناقصة، ففضلت الغايات وأهملت الوسائل وهكذا لم يستطع مجلس المستشارين الغوص في أعماق المخطط، بل أكثر من هذا وقع تدارسه بشكل هزيل وأحيانا باستخفاف وتصورا معي أن السيد وزير المالية يخاطب مستشار وحيدا من المعارضة هو وحده لجنة وهو يقدم عرضا عن طرق تمويل المخطط، وفي نفس اللحظة كانت خمس لجان قطاعية مجتمعة، وهكذا كان تدبير مناقشة المخطط تدييرا سيئا بتوزيعه على قطاعات كما جرت العادة بذلك عند تقديم قانون المالية رغم الفرق الشاسع بين الموضوعين.

فالمخطط لا يمكن دراسته وتمحيصه في فترة زمنية قصيرة جدا كهذه وفي ظروف استثنائية يعيشها مجلس المستشارين بعد إجراء قرعة تجديد الثلث، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تعرض مشروعا بسيطا في دورة استثنائية مثلا، لكن في هذه المرة وضعت بين أيدينا 6 مجلدات استغرق إعدادها سنتين ونصف وبإمكانيات بشرية وآليات وتقنيات هائلة بمشاركة جميع مرافق الدولة ويوضع بين أيدينا ونحن كما وصفنا حالنا ومآلنا وزماننا وكما ترون يمكن أن نقول أن المخطط مر من هنا.

لكل هذه الاعتبارات لم نقدم تعديلاتنا على المخطط، فقد قدمنا التعديلات على كل القوانين مقترحات ومشاريع إلا القليل النادر، إغناء وتثميناً وتحريرا أو إعادة الصياغة.

فإذا كان قانون المالية يقدم في كتاب فنقدم حوله عشرات التعديلات فإن عدم تقديم أي تعديل على ست مجلدات هو احترام لنفسنا توخيا لعدم تقديم عمل مبثور وناقص لا يفي بالمقصود ولا يعبر عن المرغوب ونحن نعلم كما تعلمون أن السلطة التنظيمية أي الحكومة بإمكانها إدراج عمليات أخرى خارج المخطط، كما أن بإمكان الحكومة توقيف أي مشروع مدرج في قانون المالية من المخطط أيضا. ندرك بجلاء بل ونعلن أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها المباشرة في إجهاض مثل هذا العمل الذي يجب أن يكون عملا جادا وأن تسجل الحكومة لنفسها بمناسبته نقطا إيجابية. فنحن نحملها المسؤولية كل المسؤولية،

يوما من تاريخ اليوم، فهل سيكون للمخطط وجود في هذا القانون المالي؟ وبمعنى آخر لقد وضعت الحكومة القانون المالي المقبل والمخطط مازال مشروعا، فهل سيعدل قانون المالية قانون المخطط أم العكس؟ وهل بالإمكان تقديم تعديل على قانون المخطط؟ وفي هذا السياق إننا نتذكر أن الحكومة وأغليبتها قد سبق أن وضعت لنفسها مخارج في كل هذه المثبطات وأعدت نفسها لمواجهة كل هذه التناقضات، وهيأت لأزماتها مخارج تسلكها إذا اقتضى الحال. فالمادة 24 من القانون التنظيمي للمالية رقم 98 - 07 تقول «لا يمكن أن تترتب عن المخططات الموافقات عليها من قبل البرلمان التزامات للدولة إلا في نطاق الحدود المعينة في قانون المالية للسنة» وعليه فإن المخطط في توجهاته الأساسية يجب أن يكون محل إجماع الجميع لا مخطط الأغلبية فقط، مادام أن التحكم في التمويل هو بيد قانون المالية الذي تدعمه المادة 51 من الدستور.

وبعبارة أخرى فإن ما كنا نطمح إليه هو أن يكون المخطط كما قالت الرسالة الملكية مخطط محاربة الفقر والتهميش والإقصاء، مخطط تنمية العالم القروي، وقد جاء خطاب العرش الأخير للتنبيه إلى هذا المنحى الأساسي والمحور الأساسي في التنمية وهو العمل على تحويل المغرب من بلد قروي إلى بلد فلاحي أو محور لإصلاح العدالة بكل تجلياتها خلال فترة من الزمان أو مثلا تركيز الجهود على القضاء على البطالة، والبحث عن فرص الشغل، وترك جميع الأولويات الأخرى ماعدا الضروريات منها. كل هذا يجعلنا حقيقة إذا كان الأمر كما قلت أمام مخطط حقيقي لا أمام أماني وطموحات وأيديات وتقنن في تصور مستقبل زاهر مفروش بالورود، يجعلنا نستسلم لأحلام اليقظة.

السيد الرئيس،

إن فريقنا لم يقدم تعديلات على المخطط احتراما منه لنفسه من جهة واحتراما من جهة أخرى للمخطط الذي أفقده طريقة تقديمه هيئته ووقاره، كان من اللائق أن يقدم المخطط في دورة استثنائية لكي لا يناقش معه غيره من المشاريع والمقترحات، فتتنصب الجهود عليه كلها وتتركز المداخلات والتحليلات على بنوده، ويستطيع البرلمانيون ترك بصماتهم على هذه الوثيقة الهامة، لكن ويالأسف كما تعلمون وضعت البرلمان في محك، واستعملت الحكومة حقها الدستوري وهي تعلم علم

اليوم في مناقشة مشروع المخطط الخماسي 2000-2004 جزء مكمل ومؤكد لمجمل الآراء ووجهات النظر التي عبر عنها أعضاء فريقنا في لجان المالية وباقي اللجان الدائمة، لقد ناقشنا قبل شهرين قانون المالية للفترة الممتدة من يوليوز إلى دجنبر 2000، حيث سجلنا أن ذلك القانون إذ يندرج في إطار مشروع المخطط المعروض علينا يسعى إلى تكليف التوجهات الكبرى للحكومة الهادفة إلى تجسيد انطلاقة اقتصادية فعلية، ولا بد من التذكير أننا ركزنا على التوجه الذي عبر عنه خطاب جلالة الملك يوم 4 ماي 2000 عند انعقاد المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط بمدينة طنجة، حين دعا جلالته إلى ضرورة تغيير نمط تدبير الشأن العام ومواكبة العمل التنموي المندمج لمستجدات التطور الدولي مع الحفاظ على الهوية الوطنية ومحاربة الاختلالات الجهوية والاقتصادية.

إن هذه المهام الأساسية التي صادقتنا عليها لما ساندنا بدون تردد تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان في أبريل 98 غداة تعيين حكومة انطلاق التناوب وتصريحه الثاني في يناير 2000، لما اقتضت الزلفية السياسية لبلادنا أن تؤكد الحكومة عزمها على بلورة تعهداتها في صيغة تدابير ملموسة تحقق شروط التغيير والإصلاحات الكبرى التي يتطلع إليها الشعب المغربي بكثير من الإصرار. وقد أكد السيد الوزير الأول وهو يقدم يوم 18 يوليوز الأخير مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمام مجلسنا أن هذا المشروع أداة لتوضيح الرؤية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاقتصاديين وإبراز أدوارهم في مسلسل الإصلاح والتغيير وأن الحكومة عملت من خلاله على بلورة توجيهات الرسالة الملكية بهذا الشأن، تلك التوجيهات التي نرى من المفيد التذكير بمرتكزاتها وهي تتعلق أساسا :

- 1 - بالنهوض بالمناطق المعوزة وتدارك العجز الذي يعانيه العالم القروي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- 2 - إدماج الشباب في مسلسل الإنتاج.
- 3 - إشراك المرأة كعنصر فاعل في الأنشطة التنموية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها.

ونسجل أننا حرمانا بسبب سوء التدبير وسوء التصرف من حق النقاش وحق الدراسة وحق التعديل والتصويت.

ولن تستطيع الحكومة أن تقول أن للبرلمان سلطة في التأجيل أو عدم التأجيل لأن الأغلبية التي تؤيدها وتدبر بها شؤونها داخل المؤسسة البرلمانية قد اتجهت اتجاه الإسراع وتلبية رغبة الحكومة كيفما كان الظرف وكيفما تكون النتائج.

وفي الختام إن الموافقة على المخطط في بنوده ومحتوياته وأدبياته وتحليلاته وتمويلاته هو موافقة وتصويت على اعتمادات لمدة خمس سنين وهي اعتمادات تجهيز وليس تسيير، وهي اعتمادات أيضا غير موجودة وغير مدققة، وكما أسلفت سابقا فالمنظور الكلي للمخطط هو منظور القانون المالي السنوي ويصعب أن نمحنه ثقتنا ومصادقتنا لأننا لن نستطيع تسليط المراقبة البرلمانية على مخطط من هذا النوع، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد عبد الحق التازي رئيس الفريق الاستقلالي، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

الأخ الوزير،

إخواني المستشارين،

هاهي الفرصة تتاح من جديد لمناقشة الجهود التي على بلادنا أن تبذلها لمجابهة التحديات الكبرى المطروحة عليها، والتي تقتضي تأهيل الوطن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق كرامة العيش للمواطن المغربي، إن هذا الانشغال الأساسي هو الذي يطبع تدخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية عند التعبير عن رأيه ومواقفه بمناسبة التشريع ومراقبة العمل الحكومي سواء في مجلس النواب أو مجلس المستشارين، ونحن نعتبر الملاحظات التي ندلي بها

الاشتراكية فاعلا أساسيا يمتلك وسائل الإنتاج ويوظف التخطيط بلوغ أهداف محددة، قد يبلغها كلا أو بعضا ولكن إلى أي مدى استطاعت تلك الدول تحسين مستوى المعيشة وضمان الرخاء لمواطنيها؟ وإلى أي حد توصلت في تحقيق التنمية الشمولية؟

إن الجواب على هذه التساؤلات هو ما أكده الواقع انطلاقا من تحطيم جدار برلين وانهيار المعسكر الاشتراكي وتعرية الواقع من كثير من الأوهام في بناء التنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعي. ونحن الذين ننتهي للبلاد النامية جربنا العديد من المخططات في عهد الحكومات السابقة وكان بعضها يستند على أساس وأولويات معينة ولكن هذا الاختيار ما لبث أن تأثر بالتحويلات الاقتصادية التي شهدتها العالم، حيث وقع التراجع عن فكرة التخطيط كتوجه ملزم في أسلوب التنمية واختيارات الدولة، ثم عادت بلادنا بعد ذلك إلى مخطط المسار وهو التحول الذي اعتمده التعديلات الدستورية سنة 96، ونحن إذ نستحضر ذلك فإنما لحرصنا على ضرورة الحسم والوضوح في الاختيار من خلال نقاش سياسي موضوعي، فهل نريد أن تعتمد الحكومة نظرية التدخل المباشر وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وأن تكون هي أداة التخطيط والتنفيذ؟

إن الرسالة الملكية التي أشرنا إليها تجيب بكل وضوح إذ التخطيط لا يعدو أن يكون استشرافا للمستقبل وتقييما للحاجيات والإمكانات وترتيبها للأولويات، وبهذا المعنى فليس المخطط عملية مدققة تخضع لمفهوم حسابي، فمشروع المخطط المعروض علينا يؤكد أن رد الاعتبار للتخطيط لا يعني إقرار تسيير سلطوي في الاقتصاد والمجتمع، بل يهدف إلى معرفة أفضل وتتبع أجود للمحيط الداخلي والخارجي والإلمام بالرهانات التي قد تنتج عن ذلك.

وهكذا فإن الأمر يتعلق بمنظور جديد يسعى إلى تنوير الطريق أمام الشركاء وتحديد مسؤولياتهم في تحقيق الأهداف المشتركة في إطار من الشفافية والعقلنة وانفتاح الإدارة على المجتمع، وفي هذا السياق لابد أن نستحضر ظروف إعداد وميلاد هذا المشروع فهو يأتي بعد مرحلة شابها فراغ في مجال التخطيط منذ أواسط الثمانينات وأدى ذلك إلى الضبابية وإلى الخنوع لتحكم المؤسسات المالية الدولية في توجيه الاختيارات والقرارات السياسية بالبلاد من خلال سياسة التقويم الهيكلي بشروطها القاسية وانعكاساتها الاجتماعية الباهضة.

4- محاربة الفقر، التهميش والإقصاء الذي يتنافى ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف وفي مقدمتها التضامن والتآزر وحق العزة والكرامة.

وحددت الرسالة الملكية أيضا الأهداف الأساسية للمخطط حيث دعا جلالته إلى بلورتها في تلبية التطلعات المشروعة للمجتمع والمتمثلة في تحسين ظروف الحياة وتوفير وسائل العيش الكريم وفي إرساء أسس مجتمع متوازن اجتماعيا ومجاليا وتحديث بنيات الانتاج لتقوية تنافسية المنتج المغربي، ورفع مستوى التعليم وتكييفه مع حاجيات الاقتصاد وفق مقتضيات التطور مع الحفاظ على التوابث الحضارية والثقافية لبلادنا ومقومات هويتنا العربية والإسلامية، وقد أعلنت الحكومة أن التوجهات والأهداف والبرامج الواردة في هذا المشروع جزء من استراتيجية تنموية شمولية بعيدة المدى ترمي إلى بناء مشروع مجتمعي يأخذ بالاعتبار الغايات الجوهرية التالية:

1- تعميق التوجه الديمقراطي.

2- التأهيل الاقتصادي.

3- ترسيخ التضامن الاجتماعي.

إن هذه الأهداف تقتضي في رأينا تعبئة كل الوسائل المادية والبشرية وشحن العزائم من أجل التغلب على الصعوبات الظرفية والهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني والمعوقات التي ظلت ترهن البلاد بسبب تفاقم مظاهر العجز والقصور في البنيات والتجهيزات التحتية ومجالات الإدارة والعدل والتعليم ومختلف الخدمات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إخواني،

السيد الوزير،

إن مناقشة مشروع المخطط تفرض علينا استحضار التطور الذي عرفته النظرية الاقتصادية بالنسبة للمخططات، فقد ولى عرض التخطيط الذي يعتمد كأداة أيديولوجية محددة أكثر منه توقعات لاستشراف المستقبل ووضع نسق للتنمية الاقتصادية، لقد كانت الدول

الوسط الحضري و8 دراهم في الوسط القروي يقدر بحوالي 5.3 الملايين شخص سنة 98 مقابل 3.4 ملايين سنة 91 و4.6 ملايين سنة 85 إذن هناك زيادة، ويصل معدل الفقر إلى 19% سنة 98 مقابل 13.1 سنة 91 و21.1 سنة 85.

لقد بذلت الدولة مجهودا ملموسا لتحسين عدد من المؤشرات الاجتماعية في ميادين التعليم والتكوين والصحة، ولكنه تحسين محدود في مداه وامتداده، حيث لازالت نسبة الأمية مرتفعة وخاصة في الوسط القروي، كما بدت واضحة معاناة النظام التعليمي المتميز بضعف المردودية وقصور الخدمات والتجهيزات الصحية حيث يعاني القطاع الصحي بصعوبات كبيرة في التمويل والتدبير ومحدودية التأمين عن المرض 15% من السكان فقط.

إن كل هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تبرز حجم الإشكالية التنموية المطروحة على بلادنا بالنظر لحاجيات السكان والتطور الديمقراطي وضرورة رفع مستوى المعيشة في مجتمع تسوده فوارق عميقة مجاليا واجتماعيا، إن هذه الوضعية تقتضي اعتماد اختيارات جريئة للتأهيل الاقتصادي والاقتصادي وإنقاذ البلاد من كماشة الترددي الذي أبرزنا أهم مظاهره، لقد بلغت الأزمة درجة قال إزاعها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، أن المغرب مهدد بخطر السكتة القلبية التي كانت مؤشرات عميقة ومعقدة نتيجة لتراكم التخلّيات وسوء التدبير، ونحن نربط الأسباب بالمسببات نرى أنه من غير الموضوعي تصور الحلول باستعمال العصى السحرية لحل كل المشاكل والتغلب على كل التراكمات والممارسات السابقة التي أدت إلى هذه الوضعية القائمة.

إن التطور الذي تعرفه البلاد ومؤشرات العهد الجديد تدعو إلى التفاؤل بالمستقبل وتقتضي قبل كل شيء مد ثقافة التشكيك التي ترمي إلى تفتيت القوة المادية والمعنوية التي يجب أن تسود في البلاد وفي أجهزة الدولة ومؤسساتها وفي المجتمع المدني بكل فعاليته لأن أبرز مخاطر هذه الثقافة هي ظهور التطرف، العنف، اليأس. ولهذا فإبنا اعتبرنا الحكومة كانت موفقة عندما جعلت من أولى اختيارات هذا المخطط تعميق الممارسة والحياة الديمقراطية وبناء مجتمع مغربي متحضر إسلامي يقوم على الحوار وعلى التسامح وكران الذات، ونحن

وقد واجهت بلادنا فعلا وضعية اقتصادية صعبة منذ بداية الثمانينات تميزت بارتفاع المديونية واختلال كبير في المالية العمومية وعجز واضح في ميزان الأداءات وتضخم ملحوظ مع ادخار داخلي ضعيف إلى جانب جفاف متوالي، وانعكست هذه الوضعية على الحالة الاجتماعية وأدت إلى ارتفاع الهجرة نحو المدن وتزايد الطلب على الشغل، حتى تفاقمت معضلة البطالة لتمس خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا.

لقد تباطأت وثيرة النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين 3.8% في الثمانينات 2.6% في التسعينات، كما تباطأت وتيرة نمو الادخار الوطني الاجمالي خلال العقد الأخير، حيث انتقل معدل النمو السنوي المتوسط إلى أقل من 5% مقابل 15.4% خلال عقد الثمانينات ورغم الاصلاحات التي تم تحقيقها بالنسبة للنظام البنكي وسوق الرساميل وتمويل الخزينة فإن القطاع المالي لم يستطع استعمال القدرات والآليات التي يتوفر عليها. وتفيد المعطيات الإحصائية أن فوائد دين الخزينة، قد ارتفعت من 18% من النفقات الجارية سنة 80 إلى أكثر من 23% في السنوات الأخيرة وأن نسبة جاري المديونية الداخلية قد قفز إلى 39.8% سنة 88 - 99 من الناتج الداخلي الإجمالي بعد أن كان في حدود 18% سنة 83 وذلك نتيجة للجوء الدولة لاستعمال الموارد المالية الداخلية أمام إكراهات المديونية الخارجية، واستقر العجز الإجمالي للخزينة منذ سنة 92 في حوالي 3.2% من الناتج الداخلي الإجمالي كمعدل سنوي، وذلك رغم الركود النسبي لنفقات التجهيز العمومية، ورغم تحسن الموارد العمومية بفضل الإصلاحات الجبائية التي انطلقت منذ 86، فقد ظلت ضعيفة الارتباط بالنشاط الاقتصادي كما بقيت مسطرة التحصيل الضريبي مشوبة بالعيوب والنقائص.

وإذا كان ميزان الأداء يعرف منذ 92 وضعية شبه متوازنة فإن ثقل المديونية الخارجية ظل مرتفعا رغم التقليل العام الذي عرفته حيث بلغ جاري هذه المديونية في نهاية 98 ما مجموعه 184 مليار، بينما وصل المبلغ الذي بذمة الخزينة إلى 128.4 مليار درهم وبهنا أن نسجل في سياق معطيات تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية واستنادا لمعطيات البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر أن عدد السكان الذين يعيشون تحت عقبة الفقر بمعدل يومي يناهز 10 دراهم في

عندما تسجله الدراسات المصاحبة للمخطط من أن هناك نوعا من التردد لدى الفاعلين الاقتصاديين والاقتصاديين، إذ تحدثت عدة أطراف من التجار والصناع والمقاولين عن وجود أزمة، وهذه الظاهرة تجعلنا نتساءل عن سر هذا التناقض الحاصل مع الوضعية السليمة للمالية العمومية حيث تتوفر البلاد على رصيد مهم من العملة الصعبة، ويشهد عجز الخزينة تراجعها مهما، وهناك مسعى إيجابي للتحكم في التضخم، وتتقدم الحكومة باستراتيجية شمولية يقول عنها السيد الوزير الأول «إنها تعتمد سياسة مندمجة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية».

إن هذا التناقض مصدره في رأينا هو ضعف التواصل والتردد يعود إلى التخوف من القرارات المفاجئة ومن سلوك وابتزاز الإدارة وتعقيدات المساطر نتيجة لتباطئ الإصلاح الإداري والتأخر في اتخاذ الحكومة للكثير من الإجراءات ذات الانعكاسات المباشرة التي قلنا دائما أنها لا تتطلب تمويلا ولا انتظارية لإنجاز دراسات أو أبحاث أو تشريعات.

لقد تحددت عوائق الاستثمار وتم رصد معظم مظاهر الخلل والفساد الإداري ولا بد في نظرنا أن تكون السيادة للمشروعية والغلبة للقانون كأساس فاعل لرفع كل أسباب التردد والتخوف التي تكبل إمكانية انطلاق المقاول المغربية والاستثمار الأجنبي وتنعكس سلبا على حجم الرواج الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

إننا لسنا محتاجين لا إلى حملات موسمية من صنف حملة التطهير وإلى تعاريف قانونية لمظاهر الفساد، بقدر ما نحن محتاجون إلى الصرامة في تنفيذ القوانين وتطبيقها بصورة عادية في حينها.

وها قد أصبحت ملفات الفساد واستغلال المال العام تصل إلى القضاء، وليس لنا من أمل سوى أن يسود القانون ويتم الضرب على أيدي المفسدين والمتلاعبين ليكونوا عبرة وحجة على استقامة اختيارات الحكومة وتمسكها بما التزمت به من تخليق للحياة العامة وسيادة الحق والقانون، وتقديدها بالتوجيهات الملكية الرامية إلى ترسيخ المفهوم الجديد للسلطة المستند إلى المقاربة التنموية بديلا للهواجس الأمنية.

نسجل أن هناك استراتيجية متكاملة بين مبدأ إقرار الديمقراطية وخدمة القضايا الوطنية الكبرى، فبفضل انجازات المغرب لتكريس إرادة التغيير ودولة الحق والقانون وإعطاء الاعتبار لحقوق الإنسان وبفضل ما عشناه من انتقال حضاري ملموس في جو من الاستقرار والتعبئة والمسؤولية، يرسخ المغرب يوما بعد يوم موقعه الدولي ويستفيد إيجابيا من قضايا الوطنية والداخلية منها أولا قضية الوحدة الترابية حيث يلاحظ الجميع كيف أن كثيار من الدول قد جمدت اعترافها بالانفصاليين ودولتهم الوهمية وأن التراجعات مستمرة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

ونسجل أيضا أن الإتجاه نحو إشاعة الشفافية في التدبير وتخليق الحياة العامة إذا كان يخدم القضية الوطنية وهو يخدم قضية مهمة أخرى، حيث نلاحظ أن هناك إقبالا دوليا للتعامل مع بلادنا في معالجة مشكل المديونية من خلال الدبلوماسية الثنائية، فقد انخفضت هذه المديونية من 22 إلى 17 مليار دولار في أواخر 98، وقد استطاع المغرب تخفيف حجم مديونيته الخارجية عن طريق تحويل جزء منها إلى استثمارات، ونسجل أن المخطط يتوقع تخفيض نسبة المديونية من 55% إلى 33% اعتمادا على القياس واستشرافا للمستقبل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن تعميق الاختيار الديمقراطي من شأنه أن يخلق التعبئة في المجتمع المغربي، ونحن على يقين أنه بدون هذه التعبئة لن تنفع الإمكانيات المادية ولو توفر منها الكافي والمطلوب، فبدون تعبئة لا يمكن إنتاج الثروة المادية والفكرية والروحية، ولذلك ما فتئنا في حزب الاستقلال ندعو إلى استثمار أفضل للنقطة والتجاوب الذي تحظى به هذه الحكومة لدى الرأي العام والسند الذي يدعمها به جلاله الملك وإشاراته القوية المتواتقة.

وحين نناقش مشروع المخطط اليوم فمن الضروري ونحن نستحضر الوضعية الاقتصادية الحالية وتراكمات الماضي وما تطرحه من إشكاليات وصعوبات أمام تدابير الإصلاحات والتغيير أن نتوقف

اعتبارا للقرب الجغرافي، فالجماعة المحلية هي أقرب وسيلة لتدبير حياة المواطنين ولكن هذا التدبير نظرا للدور الجديد الذي ينبغي أن تطلع به الجماعة لا يمكن أن يقتصر على تقديم خدمات إدارية من قبيل الحالة المدنية والمصادقة على التوقيعات والوثائق وتسليم الرخص، بل أن يمتد ويرتكز على إنجاز التجهيزات الأساسية وتقريبها إلى المواطن، ولكن دور التنمية هذا لا يمكن أن يتحقق بالإعتماد على مساعدات وموازنة الدولة طبقا للفصل 30 من قانون التنظيم الجماعي لسنة 76.

ولهذا فقد أن الأوان كي تلعب الجماعات دورها بعد أن يتم انتخابها انتخابا سليما لا مطعن فيه لأحد، أن تتسلح بالوسائل الكافية وتتخلص من الحلقة المفرغة التي تجعل معظمها تكافح لتغطية صوائر التسيير وأداء أجور الموظفين من موازنة الدولة، فكيف يمكن الاعتماد على جماعات مثقلة بهذا النوع من التدبير لتكون أداة للتنمية؟

إن النظرة الموضوعية للمستقبل تقتضي إلى جانب المراجعة الضرورية لمقتضيات قانون 76 أن تتجه الحكومة في أجل هذا المخطط إلى اعتماد مبدأ توزيع المداخيل وتخصيص نسب من الضرائب لإعطاء نفس كافي للجهات والجماعات كي تساهم فعليا في التنمية المشروعة.

إن الأرقام تنطق بأن 69٪ من الاعتماد مخصصة للتسيير وأن حاجيات الجماعات والمجموعات والجهات تناهز 110 مليار درهم، بينما لا تتجاوز الإمكانية المتاحة الآن 33 مليار درهم، وبذلك فإن العجز في الخدمات لا يمكن إلا أن يتضاعف، وهذا ينذر بنا أننا نبتعد بسرعة متوالية عن تحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

السيد الرئيس،

إن تقييم النتائج بعد أربعة عقود من الاستقلال على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يبين بوضوح حجم العجز والحاجيات والجهود التي ينبغي بذلها لتدارك التأخير ومواجهة التحديات الطحة التي تفرض نفسها بشكل يسري، خاصة بعد

السيد الرئيس،

الأخ الوزير،

إخواني المستشارين،

إن مشروع المخطط المعروض علينا يتميز في الشكل والجوهر، فمن الناحية الشكلية لابد من الإشارة بتوسيع مجال المشاركة والمشاورة والحوار حيث ساهمت في تحضيره لجن محلية إقليمية وجهوية ووطنية وتقنية وهيئات حكومية وغير حكومية، وواكب إعداده اجتماع لجميع الأطراف والفاعلين، واعتمد تقييما موضوعيا للوضع الحالية وساهمت في بلورته جميع مكونات المجتمع في إطار لجان قطاعية وموضوعاتية.

ومن المنتظر أن يتم بعد المصادقة على المشروع استكمال تحضير المخططات الجهوية من طرف لجن جهوية موسعة للتخطيط، وسوف تعرض هذه المخططات على المجلس الأعلى للإنتعاش الوطني والتخطيط قصد تبينها في إطار تلاؤمها مع المخطط الوطني.

إن لهذه الميزة بعد جوهري أيضا، فقد أتاح المخطط لكل جهة أن تبدي رأيها وتطالب بتسجيل مشاريع معينة، وبذلك لم يأت المخطط فوقها، بل استند على معرفة بالحاجيات الحقيقية المطلوبة انسجاما مع التوجيه الملكي والاستراتيجية الحكومية التي تجعل منه أداة لاستشراف المستقبل وتقييم الحاجيات وترتيب الأولويات، ومن حيث الجوهر نسجل أن مشروع المخطط عمل طي ترقيم المشاريع واعتمد فكرة توطينها ونحن نعتبر هذا المكسب تعبيرا جوهريا يطور إلى المأموس مبدأ النهوض بالمناطق المعوزة التي يلتزم بها المخطط، حيث لا تغفل مسألة النهوض بالعالم القروي مجرد رغبة يتم التعبير عنها في صيغتها المعممة، بحيث يعطي لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء والبطالة مضمونا محديا في التدابير وبرقما للتوقيعات ومسلحا بالوسائل، ثم إن هذا المخطط لم يعتمد أسبقية معينة، إذ أن الهدف الأساسي هو الرفع من مستوى العيشة للمواطن، وفي سبيل ذلك كل الإجراءات والتدابير هي من الأسبقيات.

إن المخطط يؤكد التمسك بالدور الجديد الذي ينبغي أن تلعبه الديمقراطية المحلية واللامركزية في تعريف التنمية المحلية والجهوية،

إن نجاح كل مخطط رهين بنهج سلوك جديد يجعل الدولة في خدمة المواطن لا العكس، وذلك بإرساء ثقافة جديدة تهدف إلى إقامة علاقة سليمة بين الدولة والمواطن وعلاقة المواطنة التي تحدث عنها جلالة الملك نصره الله في خطابه بمناسبة السنة الأولى لتربيع عرش أسلافه الميامين، تلك المواطنة التي تتجلى في التعبئة الشاملة من خيرات جميع المواطنين في الجهود التنموي انسجاما مع مراقبة التنمية القاعدية من خلال إشراك المواطنين في تدبير شؤونهم.

إن المجتمع في نظر جزينا لا يمكن أن ينبنى على أساس معطيات محاسبية جامدة، وإنما يتم البناء الحقيقي على أساس انخراط جميع المواطنين والتفاهم حول القيم الأخلاقية والتزام كل فرد باحترام حرية الآخر وحقوقه والمشاركة في الجهود الجماعية الضروري لبناء المستقبل.

السيد الرئيس،

نأتي هذه المناقشة العامة حول مشروع المخطط الخماسي في أجواء واعدة، تميزت قبل أيام قليلة بطول الذكرى الأولى لاعتلاء جلالة الملك محمد السادس أيده الله عرش المملكة المغربية، ففي هذه الظروف والظرف المتميز من تاريخ شعبنا تتجدد في النفوس جنوة الأمل، وتطوّر قوة العزم من أجل تحقيق أسباب النمو والتقدم والإزدهار، وقد سعد الشعب المغربي وهو يصغي لضباب العرش في الذكرى الأولى لوجود كل مواطن في أماله وطمحواته ولقيت كل الفئات تطلعاتها في سبيل تصحيح مسار البلاد والتغيير ما تسد من أوضاعها واستدراك مواطن التأخير والخلل التي سرت نواياها.

إن خطاب 30 يوليوز يتلصق كمنارة شامخة، ترصد برنامج عهد جديد زاخر بالالتزام ومؤكد للروابط التاريخية والوعد العاسمة التي تتوطد عراها بين العرش والشعب عبر كل محطات البناء التي يواصلها جلالاته بقيادة شعبه بحزم وعزم، اهتمام كبير بتدبير الحق والقانون، مجالس منخبة تجمع بين ديمقراطية التكوين ومقتلانية التأخير والتطاولية التدبير، فوأسع الصلاحيات، صفحة جديدة لبناء مغرب ديمقراطي عصري، لتعصير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوع عليه في الدستور، وحل مجلس الشباب والسنخول، والمجلس

ولاشك أن البطالة هي أكبر هاجس يهيمن على نفسية المواطنين وهي سبب رئيسي لموجة القلق والخوف من المستقبل التي تجتاح الغالبية العظمى من الأسر المغربية. وقد سجل البرنامج الاقتصادي الذي صادق عليه حزب الاستقلال في مؤتمره 13 أن التطورات الحاصلة في المناخ الاقتصادي العالمي بصفة خاصة، تفرض على المغرب واقعا جديدا لا بد من اعتباره في السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنهجها الدولة، وإن فداحة الأزمة التي ينبغي أن تتصدى لها الحكومة وضخامة الجهود المطلوبة تبرز أكثر من أي وقت مضى حاجة البلاد إلى مشروع مجتمعي طموح ونحن نعتبر أن مشروع المخطط الذي ناقشناه هو ثمرة لهذا التفكير وتعبير عن إرادة تتوق إلى مواجهة التحديات التي تعترض البلاد وتحد في مسيرتها نحو بناء مجتمع ديمقراطي، تتعبد فيه جميع الطاقات لإرساء التعددية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى أن تجعل الإنسان بؤرة العمل التنموي.

في المجال السياسي يريد المشروع المجتمعي إنقاذ البلاد من نوامة الديمقراطية الشكلية، ليدخلها في عهد جديد يتميز بسيادة المؤسسات ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان وإقرار الحوار كإحدى ركائز المجتمع.

في المجال الاقتصادي يهدف المشروع إلى اخراج البلاد من مرحلة بطئها الركود الاقتصادي إلى بناء نمودج جديد يرتكز على توسيع النمو اعتمادا على بنيات قوية وطاقات لائقة وعلى توسيع قاعدة التشغيل في أفق زمني معقول، ومن الناحية الاجتماعية يهدف إلى بناء مجتمع متقدم متوازن ومتضامن يمتدح فيه الفرد بكافة حقوقه الأساسية.

إن مشروع التخطيط منبني على توقعات علمية وتطلعات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن كل التوقعات والتطلعات هي في البدء والختام مرصوبة لأجل رفعة وإزدهار الإنسان المغربي، ونحن نشهد أياها خطيرا يهدف بالقيم وبالواجب النبيل، وما أحيونا أن تكون هناك ارتباط التوقعات المعلقة بتوجه أساسي نحو إحياء القيم النبيلة المصطنع بوقف نزيف الجرائم والفساد، لأن المواطن هو الأداة الأساسية في تحقيق كل تنمية والنهوض به فهي أساسية وهم

المستشار السيد عبد الفتاح سباطة:

السيد الوزير،

السادة الإخوة المستشارين،

إنه لشرف لي أن أتدخل باسم الفريق الإشتراكي لمناقشة مشروع القانون المتعلق بمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004/2000، والذي جاء تنفيذا لتعليمات المغفور له الملك الحسن الثاني بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 95، حيث دعى صاحب الجلالة آنذاك إلى العودة إلى التخطيط بعدما توقف العمل به لمدة تناهز عقدا من الزمن. إنه العقد الذي عرف بسياسة التقويم الهيكلي التي انعكست آثارها الوخيمة على الأوضاع الاقتصادية، وكانت الفئات الأقل دخلا الأكثر تضررا من نتائجها ومخلفاتها، وذلك من جراء النظرة الضيقة والاعتماد على المدى القصير وطغيان الارتجالية والعشوائية وعدم وضوح الرؤية في تدبير الشأن العام.

إن الرجوع إلى التخطيط، في ظل التحولات الوطنية والدولية، يأخذ أبعادا ومناهج جديدة مغايرة لما كان يعرف في العهود السابقة، إذ أصبحت المرونة وإمكانية إدخال التعديلات التي تحتتمها المتغيرات ظرفية، من السمات الأساسية التي ينبغي أن تطبع أي مخطط لملائمته مع المستجدات ولتوفير المزيد من الشروط الكفيلة بجعله قابلا لتحقيق الأهداف المنشودة.

وبخصوص مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قيد الدرس، فإن الأهداف المتوخاة منه كانت موضوع الرسالة الملكية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 28 شتنبر 99، وتتلخص في الحد من الفوارق الاقتصادية وتنمية العالم القروي ومحاربة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في التنمية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها وإصلاح النظام التربوي والتعليمي وتأهيل موارد البشرية والإعتناء بالتشغيل وإدماج الشباب في المسلسل الانتاجي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الإشتراكي نشمن المنهجية الجديدة التي اعتمدها الحكومة في التعامل مع هذا المشروع الطموح وذلك بدء بتشكيل لجن قطاعية وموضوعاتية لتشخيص الأوضاع ورسم المعالم الأولى للمخطط،

الأعلى للتعليم ومجلس متابعة الحوار الاجتماعي، الاسراع بوضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا وتدابير في الشأن الديني، تنفيذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين إحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم، الإشادة بتكامل العمل السياسي والجمعي، تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، اعتماد مخطط انبعاث أقاليم الشمال والشرق، تمديد الاعفاء الضريبي لفائدة الفلاحين إلى سنة 2010، جهاد اقتصادي لخلق الثروات وفرص الشغل وجهاد اجتماعي لتحقيق التنمية البشرية، تمتين أواصر التضامن بين البلدان الشقيقة الإسلامية العربية والمغربية والافريقية، تأكيد الإرادة لبناء الشراكة الأورو متوسطية، الطي النهائي ملف استكمال وحدة التراب واعتماد مقاربة جديدة للسلطة في أقاليمنا الجنوبية.

إن هذه القناعة الكبرى شهادة حية لمشروع مجتمعي مستند إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

لقد أكد جلالته الملك محمد السادس يوم 30 يوليوز بمناسبة الذكرى الأولى لعيد العرش العزم على متابعة مسيرة... وتطلعات الشعب المغربي داعيا إلى الإيمان بالله وتعميق الثقة بالذات وإذكاء شعلة الوطنية وتمتين التمسك بالثوابت بالمقدسات بتفان وصدق وإخلاص، إنه مشروع أمتنا الذي جاهد في سبيله المجاهدون واستشهد الأبطال الصادقون وناضل الوطنيون المخلصون.

إن مشروع المخطط الخماسي الذي نعلن اليوم بدون تردد مصادقتنا عليه لجنة أساسية من لبنات هذا الصرح الشامخ للمشروع المجتمعي الذي جدد الإعلان عنه خطاب العرش قبل يومين والذي تؤكد التفافنا حوله وتعبئة كل قوى الشعب الحية من أجل إنجازه متمسكين بالعروة الوثقى التي لا يزيغ عنها إلا هالك، **«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والؤمنون»** صدق الله العظيم، شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، قبل إنهاء هذه الجلسة أعطي الكلمة للمستشار السيد عبد الفتاح سباطة باسم الفريق الإشتراكي، فليفضل.

البحري 11٪ والطاقة والمعادن 6.2٪ وقطاع البناء والأشغال العمومية 5.7٪.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

لا نود الاستمرار في سرد كل الإجراءات والمشاريع التي يقترحها علينا مشروع المخطط، لكننا سقناها كأمثلة ليس إلا. ويقدر ما نتمناها، رغم أنها لا تلبى كافة طموحاتنا وتطلعاتنا، فإننا نتساءل عن مدى إمكانية بلورتها على أرض الواقع، خاصة وأننا واعوان كل الوعي بالإكراهات والظروف الموضوعية الغير الناضجة ولا الموازية والتي لازالت تقف كحجر عثرة أمام الترجمة الفعلية لمختلف البرامج والمشاريع رغم توفر الإرادة السياسية، ونخص بالذكر في هذا السياق البيروقراطية الإدارية وتعقيد المساطر والسلوكات الرتيبة وعدم تواصل المرافق العمومية مع المستثمرين خاصة والمواطنين عموماً، الأمر الذي يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى أوضاع محاكمتنا المتمثلة في البطء في إصدار الأحكام وتنفيذها ومعالجة القضايا والنزاعات المطروحة عليها، مما يتطلب مراجعة شاملة للمساطر وملاءمة وتحيين النصوص التشريعية والقوانين التنظيمية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

لا بد من الإقرار بمحدودية الموارد والإمكانات، فليس المغرب بالبلد الصناعي ولا بالبلد الفلاحي، خاصة مع تنامي ظاهرة الجفاف البيئي والذي كانت له انعكاسات وخيمة على اقتصادنا. إنه الأمر الذي يحتم التدبير العقلاني للوسائل والإمكانات المتاحة والحد من مظاهر التبذير وإهدار المال العام وسن القوانين التشريعية والنصوص التنظيمية اللازمة للانتقال من اقتصاد الريع والإمتهادات إلى اقتصاد كفيل بمواجهة العولة والتحديات الآنية والمستقبلية.

إن الجفاف البيئي الذي تعانيه الفلاحة المغربية، يستلزم المعالجة

الجدرية لهذا القطاع حتى لا نرهن برامجنا وتوقعاتنا بالتقلبات

وإشراك المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والإنتاح على مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاقتصاديين وهيئات ومنظمات المجتمع المدني، لتساهم كل هذه الأطراف في تحديد سياسة وطنية تتوخى تحقيق تنمية مندمجة تؤهل بلادنا لمواجهة تحديات العولة والمنافسة الدولية.

ودون التطرق إلى مختلف المراحل التي قطعها مشروع المخطط والذي تم تنقيحه وإغناؤه خلالها، فإن قراءة لمضامينه ومراميه تبين باللموس الإدراك العميق للمعوقات والمنشآت التي تحول دون النهوض بأوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية، فما هي الأهداف الإجرائية والوسائل والإمكانات التي يقترحها المشروع لإعطاء الإنطلاقة الفعلية نحو التنمية المستدامة المتوخاة؟

- يتوقع المشروع تحقيق 5٪ كمعدل لنسبة النمو على أن تبلغ عند نهاية المخطط 6.4٪.

- التحكم في العجز الإجمالي للميزانية كي لا يتعدى 1.1٪.

- الرفع من الإستثمار إلى 28٪ وانتقال الإيدار العمومي إلى 27.3٪ من الناتج الداخلي الخام.

- العمل على تخفيض نسبة البطالة من 14٪ سنة 99 إلى 12.5 سنة 2004.

- أما في ميدان التعليم فيطمح المشروع إلى تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين وذلك بالرفع من مردوديته وجودته وتعميمه على البالغين بست سنوات سنة 2002.

- أما فيما يتعلق بقطاع الإسكان خلال فترة المخطط فإن المشروع يهدف إلى ملاءمة العرض مع الطلب مع الحد من المضاربة العقارية واستمرار الجهود المبذولة لمحاربة السكن غير اللائق وإعادة هيكلة المؤسسات المختصة في القطاع وتطوير الشراكة وتنظيم القطاع. هذا وقد نص المشروع على إحداث 33.764 وحدة سكنية و14.552 قطعة أرضية اقتصادية وستستفيد حوالي 14.876 أسرة ضمن مشروع مناطق التهيئة التدريجية وكذلك إحداث 20.000 وحدة سكنية بالأقاليم الجنوبية.

وبخصوص تقوية وتأهيل القطاعات الانتاجية والخدماتية، فمن

المرتقب أن يعرف قطاع النقل والمواصلات تطوراً يناهز 12٪ والصيد

وخميس الساحل/ العرائش ورأس الماء/ السعيدية، لرفع الطاقة الإيوائية بما يناهز 30 ألف سرير كما أن الجهود مبذولة لتنويع المنتج السياحي والعناية بالسياحة الداخلية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن القرار التاريخي الذي اتخذته الحكومة والقاضي بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي، رغم انعكاسه السلبي على مداخل الميزانية العامة، يرمي إلى حماية ثرواتنا السمكية والحفاظ على منتوجاتنا الوطنية ولتمكين بلادنا من تدارك التأخر الحاصل في عدم استغلال ثرواتنا البحرية.

وتمشيا مع هذا المنظر حدد مشروع المخطط أهدافا أساسية تتمثل في توقع استثمار يبلغ 7.6 مليار درهم بمساهمة المؤسسات العمومية وشبه العمومية والقطاع الخاص، وتأهيل القطاع وعصرنته والإهتمام بالبحث العلمي والتكوين البحري وتشجيع الإنتاج والتصدير، مما ينعكس حتما على إحداث فرص للشغل وتوظيف الكفاءات الوطنية.

ومهما يكن طموح المخطط وأبعاده وغاياته فإنه يظل رهين المناخ العام الذي ينبغي تحسينه بتهيء الظروف المواتية واللازمة لتصريف مضامين المخطط، ويأتي في مقدمتها إصلاح الإدارة للرفع من أداها والتخلي عن البيروقراطية ومختلف الأساليب والسلوكات المشينة التي طبعت علاقتها مع المواطنين والمستثمرين، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة الهيكلة وتصحيح الدوايب الإدارية وتبسيط المساطر وترشيد وعقلنة تدبيرها وتقوية اللامركزية واللامركز وتفعيل ميثاق حسن التدبير، وصفوة القول إرساء إدارة مواطنة تسودها المصداقية والشفافية.

إن إصلاح العدل والإدارة يعتبران شرطا ضروريا لاستقطاب الاستثمار وتوطيد النسيج الاقتصادي وتقوية مناخه وبالتالي تسريع وتيرة التنمية، فتقويم وتحديث المؤسسات القضائية من شأنه تثبت سلطة القضائية للمحاكم ومحاربة الشطط واستغلال النفوذ وتدعيم سلطة الحق والقانون وتعزيز مصداقية المؤسسات الدستورية.

المناخية من جهة وننشغل بالمعالجة الظرفية لآثار الجفاف من جهة ثانية، ونظرا للعلاقة الوطيدة بين التنمية القروية والتنمية الفلاحية فإن الإجراءات والمشاريع التي ضمنتها الحكومة للمخطط 2004/2000 لمن شأنها أن تسهم بقسط وافر في تحسين دخل الفلاحين من خلال الزيادة في الإنتاج وولوج مجالات تحويل منتوجاتهم وتنظيم واعتماد أساليب عصرية للتسويق، واستصلاح الأراضي البورية للرفع من المساحات القابلة للري.

ولفك العزلة عن العالم القروي يقترح المشروع إنجاز 2210 كيلو متر سنويا من الطرق وإحداث البنيات التحتية اللازمة لذلك، مع تزويد سكان القرى بالماء الصالح للشرب والرفع من نسبة الكهرباء القروية وتعميم التمدرس بالعالم القروي في أفق سنة 2002 وتحسين التجهيزات الصحية بإحداث مراكز جديدة.

ونظرا لشمولية التنمية المنشودة فإن انخراط جميع القطاعات بات ضرورة ملحة تستدعي تظافر جهود كل الفاعلين لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

نسجل بارتياح الإهتمام الذي أولاه المخطط الخماسي لقطاع السياحة والذي عرف في السنتين الأخيرتين قفزة نوعية انعكست آثارها إيجابيا على المجالات المرتبطة به. إنه القطاع الرهان المؤهل بحكم طاقاته وقدراته الغير المستثمرة، ليلعب دور القاطرة للاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وتهدف الإستراتيجية الحكومية في هذا المجال إلى استقطاب 4 ملايين سائح في أفق سنة 2004 لتبلغ المداخل السياحية 29 مليار درهم مع ما يترتب عن ذلك من مناصب للشغل تصل إلى حوالي 200 ألف منصب وذلك بإحداث 3 أقطاب سياحية في كل من تغزوت/ أكادير

تنموي يراد إنجازه، واستنفاد كافة البدائل المتعلقة به لانتقاء الأفضل منها، ويجب في هذه الآليات أن نعمل على تتبع وتقييم وتقويم ما تقرر إنجازه على ضوء دراسات الجدوى والبدائل، وذلك ليتسنى قياس مدى السير الموفق نحو تحقيق مختلف الأهداف التي يتضمنها مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2000.

السيد الرئيس،

تمشيا مع مبادئ حزبنا وانسجاما مع مواقف فريقنا الإشتراكي واقتناعا منا بأهداف ومرامي مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004/2000 فإننا نصوت لصالحه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

شكرا لكم على صمودكم وصبركم الصبر الأيوبي، غدا بحلول الله سنستمع إلى باقي التدخلات، وأخبركم بأن الجلسة ستنتقل في تمام الساعة التاسعة، لأنه كما تعرفون القاعة لا توجد رهن إشارتنا إلا في الصباح، إذن موعدا غدا بحول الله في تمام الساعة التاسعة. وشكرا مرة أخرى

رفعت الجلسة.

وعلاوة على ما سبق فإن المخطط يدعو إلى إحداث لجنة للتتبع والتقييم ترفع تقارير سنوية إلى صاحب الجلالة حول المنجزات والصعوبات التي قد تعترض التنفيذ واقتراح التدابير الملائمة . كما يؤكد المشروع على وضع مخططات جهوية لتنصهر في المخطط الوطني بعد عرضها على المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط طبقا للقانون المتعلق بالجهات.

وعلى هذا الصعيد، فإن طموحنا كبير في أن يفرز المسلسل المنتظر في مجال التخطيط عن إرساء نهج تنموي تتعقلن ضمنه مبادرات مختلف الأطراف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعمل بمقتضاه على تحقيق تناسق وتناغم هذه المبادرات واندماجيتها على المستويين الزمني والمجالي. كما نطمح إلى أن يدخل هذا المسلسل سلوكات إنمائية تتجاوز النظرة القطاعية الضيقة والمنظور الأحادي الجانب للعمل التنموي.

وإذا كان النمو المرتقب رهينا إلى حد كبير بالإستثمارات الكبرى من خلال مشاريع وبرامج من حجم كبير، فإن المنظور الإنمائي المخطط والمنسق المتضمن لأفضلية إنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، لمن شأنه أن يسرع وتيرة النمو ويشع آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية إذا اعتمد على بعث تنمية محلية شمولية بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فيها السكان المستهدفون ومنظمات المجتمع المدني.

وإن أهم ما يستلزم تفعيله هو وضع آليات فعالة وناجعة للتأكد الدائم من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكل مشروع أو برنامج